

أسرار النفثيم والناخير في لغة القرآن الكريم

تأليف

الدكتور

محمد السيد شينخون

وكيل كلية الدراسات الإسلامية والعربية
ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها
بجامعة الأزهر بالقاهرة

دار الهداية
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإن « باب التقديم والتأخير » واد من أودية البلاغة ، وكنز من كنوز البيان .

يقول شيخ البلاغة العربية ، الإمام عبد القاهر الجرجاني في وصفه ، والاشادة به :

« هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بدیعة ، ويفضي بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا ، يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر ، فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكانه الى مكان ، (١) .

وعلى الرغم من كثرة أسرار التقديم ، ولطائفه ، فلم يهتم به أحد من المتقدمين ، ولم يبينوا ماله من أثر في الكلام ، وكان عمدتهم في بيان سبب ما قدم أن يقولوا : قدم للعناية به ، ولأن ذكره أهم .

(١) دلائل الاعجاز ص ٧٢ .

قال سيبويه ، وهو يذكر النماثل ، والمفعول : « وكانهم
انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ،
وان كانا جميعا ، يهمانهم ، ويعنيانهم » (١) .

ولم يبين لم يعنون بهذا دون ذلك ، وما سر كون أحدهما
أهم من الآخر ؟

ومن أجل هذا هون فريق من الناس ، ممن فسدت
أذواقهم ، واختلت ملكاتهم من أمر التقديم ، وصغروا
شأنه ، ورأوا النظر فيه ، والاشتغال به ضربا من التكلف ،
وذلك لظنهم أنه يكفى أن يقال فى كل شئ قدم : انه
قدم للعناية به ، ولأن ذكره أهم . وذلك الظن الفاسد ،
قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، وحال بينهم ، وبين
الوقوف على مناسئها ، وأسبابها ، وصرفهم عن ادراك سر
الاعجاز فى القرآن ، وكيف يتفاوت الكلام فى درجات
البلاغة والبيان ؟

ولقد فطن الى أهميته ، وعظيم أثره صفوة من علماء
البلاغة الأعلام ، فأفردوا له أبوابا خاصة فى مصنفاتهم ،
وتناولوه بالدراسة والتحليل ، ثم وضعوا له قواعد ،
وضوابط ، تعصم الأذهان من الخطأ فى فهمه فى لغة القرآن
الكريم ، ثم كشفوا النقاب عن كثير من لطائفه ، وأسراره .

ونقد عشرت مؤلفات هؤلاء العلماء الأجلاء ، وعاشتها
طويلا ، فبدا لى أن أقوم بدراسات شاملة لأساليب التقديم
والتأخير فى لغة القرآن الكريم بهدف الاسام التام

(١) الكتاب ١ ص ١٥ .

بقواعدها ، وأحكامها ، وضوابطها • والتعرف على ماتنطوى عليه هذه الأساليب من اللطائف الأدبية ، والأسرار البلاغية •

وقد وضعت هذه الدراسات تحت عنوان « أسرار التقديم والتأخير فى لغة القرآن الكريم » •

وقد سرت فيها وفق المنهج التالى :

قسمت هذه الدراسات الى مقدمة ، وثلاثة أبواب :

أفردت الباب الأول للحديث عن التقديم والتأخير فى الاستفهام • وجعلته فى ثلاثة فصول :

تحدثت فى الفصل الأول • عن التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الحقيقى • فأوضحت السرق بين تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل عليه ، وأيدت هذا الفرق بالأدلة والبراهين •

وتحدثت فى الفصل الثانى • عن التقديم والتأخير فى الاستفهام التقريرى فكشفت النقاب عن صوره ، ثم وضحت الفرق بين التقرير بالفعل ، والتقرير بالفاعل ، وأوردت له بعض الشواهد القرآنية ، وناقشتها •

أما الفصل الثالث • فقد تحدثت فيه عن التقديم والتأخير فى الاستفهام الإنكارى • فأوضحت صوره ، وبينت أحكامه ، وأوردت له الكثير من الشواهد الأدبية من المنثور ، والمنظوم ، وفرقت بينه ، وبين النفى العمريج ، ووازننت بين الأسلوبين •

وخصصت الباب الثانى للحديث عن التقديم والتأخير فى الخبر •

وأوقعته فى خمسة فصول :

تحدثت فى الفصل الأول • عن التقديم والتأخير بين
الفاعل المعنوى والفعل •

فكشفت التمتع عن مسائله ، وصوره ، وأوضحت
قواعده وضوابطه ، وأزحت الستار عن أسرار ودقائقه •

وتحدثت فى الفصل الثانى • عن رأى كل من الامام
عبد القاهر والجمهور والسكاكى فى تقديم المسند اليه
لافادة التخصيص أو التقوى ، ثم سجلت ملاحظات الخطيب
القزوينى وجمهور علماء البلاغة على رأى السكاكى ، ثم
وازننت بين الرايين •

وفى الفصل الثالث • تحدثت عن تقديم « مثل وغير »
على الفعل •

فأوضحت مقاصد هذا التقديم ، وأحكامه ، وأسراره •
وفى الفصل الرابع • تحدثت عن التقديم والتأخير
لافادة عموم النفى ، أو نفى العموم •

فبيننت مذهب الامام عبد القاهر الجرجانى ، والامام
بدر الدين بن مالك الأندلسى فى هذه القضية ، ثم وازنت
بين المذهبين •

أما الفصل الخامس • فقد تحدثت فيه عن التقديم
والتأخير بين المفعول والفعل •

فوضحت الفرق بين تقديم المفعول ، وسائر المتعلقات
على الفعل ، وتقديم الفعل عليها ، مؤيدا هذا الفرق
بالحجج والبراهين ، ثم كشفت النقاب عن بعض اللطائف
والأسرار التى ينطوى عليها هذا التقديم •

أما الباب الثالث • فقد تحدثت فيه عن التقديم والتأخير فى القرآن الكريم • وقسمته الى ثلاثة فصول :

تحدثت فى الفصل الأول • عما قدم فى القرآن الكريم والمعنى عليه •

فكشفت عن أسبابه وأسرارہ ، ووضحت حكمه وأحكامه •

وفى الفصل الثانى • تحدثت عما قدم فى القرآن الكريم ، والنية به التأخير • فوضحت حكمه وأسرارہ ، وبينت مقاصده وأهدافه •

أما الفصل الثالث • فقد تحدثت فيه عما قدم فى آية ، وآخر فى أخرى وقد أوردت لهذا النوع كثيرا من الشواهد القرآنية ، ووضحت ما تنطوى عليه من الأسرار والدقائق ، والحكم واللطائف • ثم أنهيت البحث بخاتمة ، أوضحت فيها أهم النتائج التى توصلت اليها بعد هذه الدراسة المتواضعة لأساليب التقديم والتأخير فى اللغة والقرآن وقد أشرت فى نهاية هذا البحث الى أهم المراجع ، والمصادر التى يسرت لى السبيل ، وكانت من أهم العوامل التى ساعدت فى اخراج هذا البحث •

والله الكريم أسأل أن يجعل هذه الدراسات خالصة لوجهه الكريم ، خادمة للغة القرآن العظيم ، انه سميع مجيب ، وهو حسبى ونعم الوكيل ..

الدكتور

محمود السيد شيخون

وكيل كلية الدراسات

الاسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها

الباب الأول

التقديم والتأخير

في الاستفهام

الفصل الأول

التقديم والتأخير بين الفعل والاسم

فى الاستفهام الحقيقى

يرى جمهور علماء البلاغة أن الذى يلى همزة الاستفهام ، هو المشكوك فيه ، والمسئول عنه .

فإذا بدأت بالفعل بعد الهمزة ، أفاد ذلك أنك شك فى الفعل على أحد وجهين :

(١) اما من جهة ثبوته للفاعل ، أو انتفاءه عنه ، وذلك اذا كانت الهمزة للتصديق (١) ، كقولك : « أبليت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ » .

فإنك فى هذه الأمثلة ، لا تطلب الا أن تعرف ثبوت الفعل للفاعل ، أو انتفاءه عنه ، لأنك شك فى ذلك ، ولذلك يكون الجواب : نعم ، أو لا .

(١) تكون الهمزة لطلب التصديق اذا كان المطلوب بها ثبوت شيء لشيء . أو انتفاءه عنه . ومن خصائصها : أن لا يؤتى لها بمعادل ، لا لفظا ، ولا تقديرا - وأن يكون الجواب عنها بـ « نعم » ، أو « لا » .

(٢) واما من جهة ثبوته ، أو ثبوت فعل آخر مكانه ، وذلك اذا كان المطلوب بالهمزة ، تصور (٢) الفعل المسند ، كقولك : « أخرجته أم قتلته ؟ » ، « أكرمته أم أهنته ؟ » ، « أشتريت هذا الكتاب أم استعرتة ؟ » ، فانك فى هذه الأمثلة ، لا تقصد الى النسبة ، لأنك تعلم أن أحد الأمرين حاصل ، وانما تريد بسؤالك تعيين الحاصل منهما ، لأنك لا تعلمه ، ولذلك لا يصح الجواب الا بتعيين أحدهما .

واذا بدأت بالاسم بعد الهمزة ، أفاد ذلك أنك شك فى المقدم فقط ، أما الفعل نفسه ، فمعلوم الثبوت ، لا شك فيه ، وانما تريد أن تعرف فاعله ، أو مفعوله ، أو غير ذلك ، ويتعين أن تكون الهمزة حينئذ للتصور ، وأن يكون لها معادل مذكور ، أو مقدر ، كقولك : « أنت بنيت هذه الدار ، أم أبوك ؟ » ، « أنت قلت هذا الشعر أم أخوك ؟ » ، « أزيذا رأيت أم عمرا ؟ » ، « أيوم الخميس جئت أم يوم الجمعة ؟ » ، الخ .

فالفعل فى كل هذه الأمثلة مسلم معلوم ، غير مشكوك فيه ، وانما الشك فى فاعله ، أو مفعوله ، أو وقته ، وأنت تطلب بسؤالك تعيينه .

وهكذا الحكم اذا لم تذكر « أم » ، وما بعدها ، كأن تقول :

« أنت قلت هذا الشعر ؟ » ، الخ .

(٢) تكون الهمزة لطلب التصور ، اذا كان المطلوب بها شيئا آخر غير الثبوت ، والانتفاء ، بأن تكون النسبة معلومة ، والمطلوب تعيين المسند ، أو المسند اليه ، أو الحال ، أو المفعول ، أو الظرف ، أو غير ذلك من المتعلقات .

ومن خصائصها : أن يكون لها معادل « بأم » لفظا ، أو تقديرا - وأن الجواب عنها ، يجب أن يكون بتعيين المسئول عنه من فعل ، أو فاعل ، أو غيرهما .

فان « أم » تكون منوية مقدرة ، بدليل تقديم الاسم على الفعل ، فانك لا تقدمه ، الا اذا كنت تعلم أن الفعل حاصل ، لاشك فيه عندك ، وانما الشك في فاعله مثلا ، وتطلب تعيينه من بين من يظن أن الفعل مرتبط به (٣) .

اذا تقرر هذا ، واتضح منه أن المسئول عنه بالهمزة ، هو ما يليها : من فعل ، أو اسم ، ظهر لك فساد وضع أحدهما في موضع الآخر .

ففسد أن تقول : « أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، فان تقديم الاسم ، يشعر أنه هو المشكوك فيه ، وأن الفعل ثابت ، لاشك فيه ، مع أن الشك انما هو في ثبوت الفعل ، لا في الفاعل .

وكذلك لا يصح أن تقول : « أنت جرحت فلانا أم قتلته ؟ » ، لأن تقديم الاسم ، يشعر أنه هو المشكوك فيه ، والمعادل ، يدل على أن الشك في الفعل ، لا في الفاعل .

ولا يستقيم أيضا أن تقول : « أنيت هذه الدار ؟ » ، لأن تقديم الفعل ، يفيد أنك شك في بنائها ، مع أن الإشارة اليها ، تدل على أنها مبنية مشاهدة ، وانما الشك في الباني .

وهكذا لا يصح أن تقول : « أقلت هذا الشعر ؟ » ، إذ يفيد أنك شك في القول ، مع أنه لا شك فيه ، وانما الشك في القائل (٤) .

(٣) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٦ - ونهاية الايجاز ص ١١٧ .

(٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٦ - ونهاية الايجاز ص ١١٧ وما بعدها .

دليل ثبوت هذا الفرق :

مما يدل على ثبوت الفرق بين تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل على الاسم بعد الهمزة على النحو الذى ذكرته - أنه يصح عند البلغاء ، والعلماء بالأساليب العربية أن تقول : « أقلت شعرا ؟ » ، « رأيت اليوم انسانا ؟ » فيكون كلاما مستقيما ، لأنه من الجائز أن تشك فى قول المسئول الشعر ، وفى رؤيته اليوم انسانا ، فتسأل عن الفعل ، لتعلم ثبوته له ، أو انتفاء عنه .

ولا يصح عندهم أن تقول : « أنت قلت شعرا ؟ » ، « أنت رأيت انسانا ؟ » ، « أنت بنيت دارا ؟ » ، « أنت زرت أحدا ؟ » .

وسبب الفساد : أن مثل هذا التركيب ، يكون المطلوب فيه تعيين فاعل الفعل ، أما الفعل نفسه ، فهو مسلم ، غير مسئول عنه - كما مر - ففى الكلام معادل محذوف ، أى : « أنت قلت شعرا أم فلان ؟ » ، وهكذا وتعيين الفاعل هنا محال ، لأن الفعل المذكور - وهو قول شعر على الجملة ، ورؤية انسان ، وبناء دار - عام ، لا يختص به فاعل دون فاعل ، فطلب تعيينه ، طلب لما لا يمكن ، فيكون فاسدا ، وما جاء هذا الفساد الا من تقديم الاسم ، ولو كان تقديمه ، وتأخير سواه فى الدلالة ، لوجب أن تصبح هذه التراكيب ، كما صح ما قبلها ، لكن فسادها دليل على أن تقديم الاسم ، يفيد فائدة ، لا يفيد تقديم الفعل ، وذلك واضح (٥) .

(٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٧ .

الفصل الثاني

التقديم والتأخير بين الفعل والاسم

في الاستفهام التقريري

يرى علماء البلاغة أن التقرير (١) كالاستفهام ، يجب أن يلي المقرر به الهمزة (٢) . فإذا أردت أن تقرر بفعل ، كالسرقة مثلا ، فقل : « أسرقت ؟ » .

وإذا أردت أن تقرر بالمفعول ، فقل : « أخمرا شربت ؟ » ، وهكذا .

والتقرير ، يكون بالماضي - كما سبق - وبالحال ، كما تقول لمن هو متلبس بالأمر : « أتفعل كذا ؟ » ، و « أنت تفعل كذا ؟ » ، مقررًا بالفاعل ، وبالمستقبل أيضا . كما تقول لمن اتفقوا على فعل أمر في المستقبل : « أتفعلون كذا ؟ » .

ولذلك لم يقيده المتأخرون بقييد ، خلافا للامام عبد القاهر الجرجاني ، فإنه قصر أمثلة المستقبل على معنى الإنكار ، ولم يمثل للتقرير (٣) .

(١) التقرير : أحد المعاني التي يخرج الاستفهام عن حقيقة اليها ، فإن الاستفهام ، لا يكون حقيقيا إلا إذا كان المتكلم جاهلا بالمستؤول عنه . أما في التقرير ، فإن المتكلم عالم به ، ولكنه يريد من المخاطب أن يوافقه لغرض من الأغراض . كالحكم عليه بإقراره ، والتشهير به ، وإظهار أمره للناس . وقد يقرر بأمر ممدوح إظهارا للتعمية عليه ، أو رفعا من شأنه .

(٢) انظر . دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ - و . الإيضاح ، ص ٨١ - و . المطول ، ص ٢٣٦ .
(٣) انظر . دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ .

وقد جعل الامام عبد القاهر الجرجاني ، والسكاكي .
وبدر الدين بن مالك ، ومن هذا حذوهم من التقرير قوله
تعالى حكاية عن قوم نمرود (٤) :

« قالوا أنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم » (٥) .

فانهم أرادوا أن يقرروه بأنه هو الفاعل ، لا بأن الفعل
قد حصل ، لأن الفعل - وهو الكسر - ظاهر مشار اليه ،
فلا معنى للتقرير به ، ولأنه لو كان الغرض التقرير بالفعل ،
لكان الجواب « فعلت ، أو لم أفعل » ، ولكنه أجاب بنسبة
الفعل الى « كبيرهم » ، نفيا لما طلبوه من نسبة الفعل
اليه دون غيره ، فدل ذلك على أن المطلوب التقرير بالفاعل ،
لا الفعل (٦) .

وقد اعترض الخطيب القزويني على هذا المثال ، بأنه
يجوز أن يكون استفهاما حقيقيا ، لأنه لم يقم دليل على
أنهم كانوا يعلمون أنه هو الفاعل وشرط التقرير العلم (٧) .

وقد رد عليه البهاء السبكي (٨) ، بأن قوله تعالى :
« قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم » (٩) ، وقوله

(٤) هو نمرود بن كنعان بن سنجاريب بن كورش بن حام بن نوح .

(٥) الانبياء (٦٢) .

(٦) انظر . دلائل الاعجاز ، ص ٧٧ - والمفتاح ص ١٧٠ والمصباح
ص ٤٥ .

(٧) الايضاح ص ٨٢ .

(٨) عروس الأقراح ج ٢ ص ٢٩ من شروح التلخيص .

(٩) الانبياء (٦٠) .

تعالى : « تالله لأكيدين أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » (١٠)
يدلان على أنهم كانوا يعلمون انه هو الفاعل .

الفرق بين التقرير بالفعل والتقرير بالفاعل :

ان الفرق بينهما واضح جلى ، فأنت اذا قدمت الفعل ،
فقلت : « أسرقت » ، فانك تقرره بحصول السرقة منه ، من
غير تعرض لغيره ، فجائز أن يكون غيره سرق ، وجائز ألا
يكون .

واذا قدمت الاسم ، فقلت : « أنت سرقت ؟ » ، فأنت
تقرره أنه السارق دون غيره (١١) .

(١٠) الانبياء (٥٧) .

(١١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٠ ، و « نهاية الایجاز » ص ١١٨

(م ٢ - التقديم والتأخير)

1. The first part of the document is a list of names and dates.

الفصل الثالث

التقديم والتأخير بين الفعل والاسم

فى الاستفهام الانكارى

يرى علماء البلاغة أن الاستفهام الانكارى (١) كالاستفهام الحقيقى والتقريرى . يجب أن يلى فيه المنكر الهمزة ، سواء كان فعلا ، أم فاعلا ، أم مفعولا ، أم غير ذلك (٢) .

فمن شواهد انكار الفعل الماضى قوله تعالى :
« أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة ناثا » (٣)،
وقوله تعالى : « أصطفى البنات على البنين » (٤) .

فهذا تكذيب للمشركين ، ورد لما يفترونه ، مما يؤدى الى الجهل العظيم ، فانهم يزعمون أن الملائكة ناثا ، وأنهم بنات الله ، وهذا يستلزم أن الله أصفاهم ، واختصهم بالبنين ، الذين هم الصفوة ، واختار لنفسه النوع الأدنى،

(١) الانكار : أحد المعانى التى يخرج الاستفهام عن حقيقته اليها . وهو اما تكذيبى بمعنى النفى ، أو توبيخى .

(٢) انظر « دلائل اعجاز » ص ٧٨ وما بعدها - و « نهاية الايجاز » ص ١١٨ - و « المفتاح » ص ١٧٠ - و « الايضاح » ص ٨٢ - و « المصباح » ص ٤٤ .

(٣) الاسراء (٤٠) .

(٤) الصافات (٥٣) .

وأنه - تعالى - قد فضل البنات على البنين ، فكذبهم
فى كلا الأمرين ، أى لم يكن هذا ولا ذاك (٥) .
ومن شواهد انكار الفعل المضارع قول امرئ القيس :

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفَى مُضَاجِعَى

ومسنونة زرق كأنياب أغوال (٦)

فهذا تكذيب لانسان ، تهدده بالقتل ، وانكار أن
يحصل منه ذلك (٧) .

وقوله تعالى : « قال يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة
من ربى ، وآتانى رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها
وأنتم لها كارهون » (٨) ، أى أنكرهم على الاهتداء بها ،
والمعنى لا يكون ذلك (٩) .

ولما كان الغرض فى الشواهد المتقدمة انكار الفعل ،
قدم الفعل على الاسم .

فاذا أريد انكار الاسم ، أى الفاعل ، أو المفعول ، أو
غيرهما ، وجب تقديمه أيضا ، فمثال انكار الفاعل

(٥) انظر « الكشف » ج ٢ ص ٣٥٤ - و « دلائل الاعجاز »
ص ٧٨ .

(٦) المشرفى : السيف . منسوب الى مشارف الشام ، والمسنونة
الزرق : الرماح ، والأغوال : جمع غول : وهو حيوان لا وجود له .
(٧) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٩ ، والايضاح ص ٨٣ .

(٨) هود (٣٨) .

(٩) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٠ - و « نهاية الابجاز »
ص ١١٨ - و « الكشف » ج ٢ ص ٢٦٦ - و « المفتاح » ص ١٧١ .

قولك إن ينتحل شعرا : « أأنت قلت هذا الشعر ؟ » ، فأنت لا تنكر الفعل - وهو قول الشعر - ، ولكنك تنكر أن يكون هو التماثل له ، وترى أن التماثل غيره .

ويتقول : « أأنت تمنعني حقى ؟ » ، تريد أن غيرك ، هو الذى يستطيع ، أما أنت فلا (١٠) .

ومثال انكار المفعول قولك : « أياى تحدد ؟ » ، فأنت لاتنكر أن يحصل من المخاطب خدد ، وإنما تنكر أن تكون أنت المخدوع ، لأنك لست ممن يجوز عليه ذلك فى زعمك .

وقولك : « أزيذا تضرب ؟ » ، فانك لا تنكر أن يصدر من المخاطب ضرب ، وإنما تنكر أن يكون المضروب « زيذا » ، لأنه مما لا يصح أن يجترأ عليه .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : « أغير الله أتخذ وليا » (١٢) .

وقوله تعالى : « قل أرأيتم ان أتاكم عذاب الله . أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون » (١٣) .

فليس الانكار موجها الى اتخاذ الولي ، أو الى الدعاء ، وإنما هو موجه الى أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ، أو يدعى ، فان ذلك لا يرضى به عاقل (١٤) .

(١٠) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٨٠ ، ونهاية الايجاز ، ص ١١٨ .

(١٢) الأنعام (١٤) .

(١٣) الأنعام (٤٠) .

(١٤) الكشف ح ٢ ص ٨ . ١٨ . و « دلائل أعجاز » ، ص ٨٢ ، والمفتاح ص ١٧٠ ، والايضاح ص ٨٢ .

ولو قدم الفعل فى ذلك ، لتوجه الإنكار اليه ، وكان
المعنى نفى حصوله ، ولم يفد فى المفعول ذلك المعنى الذى
أفاده تقديم المفعول .

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى : « أبشرا منا
واحدا نتبعه » (١٥) .

أنكروا أن يكون البشر ، ممن يصح اتباعه ، وتجب
طاعته ، وأن يكون مبعوثا من عند الله ، فانهم ، كانوا
ينكرون ذلك ، ويرون أن الرسول ، يجب أن يكون ملكا (١٦) ،
بدليل قولهم : « ان أنتم الا بشر مثلنا » (١٧) ، وقولهم :
« ما هذا الا بشر مثلكم يريد أن يتفضل عليكم ، ولو
شاء الله لأنزل ملائكة » (١٨) .

(١٥) القمر (٢٤) .

(١٦) انظر « الكشف » ، ج ٤ ص ٣٩ ، و « دلائل الإعجاز » ، ص ٨٣ ،
والفتح ص ١٧٠ ، والايضاح ص ٨٢ .

(١٧) ابراهيم (١٠) .

(١٨) المؤمنون (٢٤) .

صور انكار الفعل بطريق الاستفهام انكارا تكذيبيا

يرى علماء البلاغة أن لانكار الفعل بطريق الاستفهام انكارا تكذيبيا صورتين :

الأولى : أن يقع عقبها كالأمثلة والشواهد التي تقدمت .

الثانية : أن ينحصر فاعل الفعل ، أو مفعوله ، أو غيرهما من متعلقاته في واحد ، أو أكثر ، فيؤتى بذلك الفاعل ، أو المفعول ، أو غيرهما من المتعلقات عقب الهمزة ، ويعطف عليه غيره ب (أم) ان وجد ، فيتوجه الانكار الى الاسم المقدم ، بحسب الظاهر ، فيلزم من انكاره ، انكار الفعل ، لأن الفعل اذا نفى فاعله ، الذى لا فاعل له غيره ، أو مفعوله الذى لا مفعول له غيره ، أو ظرفه الذى ، لا ظرف له غيره ، لزم انتفاؤه حتما .

وهذه الصورة أبلغ من سابقتها ، لأن نفى الفعل فيها بطريق الكناية ، واللزم (١٩) ، فهي بمثابة دعوى مع دليلها .

ومن شواهد هذه الصورة قوله تعالى : « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آله أنن لكم أم على الله تفترون » (٢٠) .

(١٩) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٨ ، و « نهاية الايجاز » ص ١١٩ .

(٢٠) يونس (٥٩) .

فالمقصود نفى الاذن من أصله ، فانه لا آذن فى التحليل
والتحريم الا الله ، فاذا نفى أن يكون الله آذنا ، فقد انتفى
الاذن (٢١) .

وأخرج الكلام على هذه الصورة - أى صورة نفى
الفاعل ، لا الفعل ، ليكون أبلغ .

وقوله تعالى « أذكركم حرم أمم الأنثيين أما اشتملت
عليه أرحام الانثيين » (٢٢) فالمقصود نفى الفعل وهو التحريم
لشيء مما ذكر - ولكن لم يقدم الفعل عقب الهمزة ، بل
أخرج الكلام فى صورة نفى المفعول ، دون الفعل ، ليكون
أبلغ فى نفى الفعل ، فان نفىه حينئذ ، يكون بطريق
الكناية ، واللزوم ، وذكر الدعوى مع دليلها ، كأنه قيل :
لو كان هناك تحريم لكان متعلقا بواحد من هذه الأمور ،
لكن واحدا منها ليس بمحرم ، فليس هناك اذن تحريم ،
وذلك أنهم كانوا تارة يحرمون ذكور الأنعام ، وتارة اناثها ،
وتارة مافى بطون الاناث ، ذكورا كانت ، أم اناثا ، أم
مختلفة ، وينسبون ذلك الى الله ، فرد الله عليهم افكهم ،
بانكار محل التحريم (٢٣) .

وكذلك اذا قال لك قائل : « زرتك أمس فلم أجدك » ،
وأردت تكذيبه على الصورة الثانية ، قلت : « أليلا زرتنى

(٢١) انظر « الكشف » ج٢ ص ٢٤٢ - و « دلائل الاعجاز »
ص ٧٨ ، ونهاية الايجاز ص ١١٨ ، ١١٩ والمفتاح ص ١٧٠ . والايضاح
ص ٨٣ .

(٢٢) الأنعام (١٤٤) .

(٢٣) انظر « الكشف » ج٢ ص ٢٤٢ . و « دلائل الاعجاز » ص ٧٨ .
و « نهاية الايجاز » ص ١١٨ . و « المفتاح » ص ١٧٠ . و « الايضاح »
ص ٨٣ .

أم نهارا ؟ ، منكرا أن يكون الليل والنهار وقتا لزيارته ،
فيلزم نفى هذه الزيارة ، لأنها ان وقعت ، فلا بد أن تكون
فى ليل ، أو نهار .

وكذلك اذا قلت : « أراكبا زرتنى أم ماشيا ؟ » منكرا
الحالين بحسب الظاهر ، فيلزم انتفاء الزيارة ، لأنها
ان حصلت ، لابد أن تكون على أحدهما .

ومثل ذلك اذا قلت له : « أفى البيت زرتنى ؟ » ، وكان
معلوما أنك لم تبرح منزلك وقت الزيارة ، متنكر بحسب
الظاهر أن يكون البيت موصفا للزيارة ، وبما أنه لا مكان
غيره ، فيلزم انتفاء الزيارة من أصلها .

واذا رأيت رجلا فى مكان ، لا يدخله الا باذنك ، فزعم
أنك أذنت له ، وأردت تكذيبه ، قلت : « أنا أذنت لك ؟ » ،
تنفى بحسب الظاهر أن تكون أنت الآذن ، وتوهم أن
غيرك هو الآذن ، وبما أنه لا آذن غيرك ، فيلزم انتفاء الاذن
من أصله (٢٤) .

(٢٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٩ ، و « نهاية الإيجاز » ص ١١٩

أمثلة الإنكار التوبيخي

تقول في إنكار الفعل الماضي إنكارا توبيخيا : « أقاطعت صديقك ؟ » ، « أعصيت ربك ؟ » ، على معنى « ما كان ينبغي لك أن تفعل » .

وتقول في إنكار المضارع : « أتتسى قديم احسان فلان ؟ » ، « أتترك صحبته لتغير الزمان ؟ » ، على معنى « لا ينبغي لك أن تفعل شيئا من ذلك » .

تقدم الفعل ، لأنك تقصد بالإنكار اليه ، والتوبيخ عليه .

وتقول : « أنت تظلم الناس مع دينك ؟ » ، « أنت تجحد حقوقهم مع فضلك ؟ » .

تقدم الفاعل ، لأنك توجه التوبيخ اليه خصوصا ، وتقول : غيرك هو الذى يصح أن يفعل هذا الفعل ، أما أنت فلا ينبغي لك أن تفعله .

وتقول : « أباك تشتم ؟ » ، تقدم المفعول ، لأن التوبيخ من أجله هو .

وتقول : « أفى الدرس تلهو ؟ » ، « أيوم العيد تظهر غير متجمل ؟ » ، تقدم ما كان الفعل مستهجنا لأجله ، وهكذا .

الفرق بين النفى الصريح ، والاستفهام الإنكارى :

لقد تعرض للفرق بين الأسلوبين الامام عبد القاهر الجرجاني ، فذكر أن النفى الصريح ، لا يقال فى المستحيل ، وفيما لا يقول به عاقل ، فلا تقل مثلا إن يحاول أمرا بعيدا : « أنت لا تصعد الى السماء ، أنت لا تنقل الجبال » ، بخلاف

الاستفهام الإنكارى ، فانك تقول : « أتصعد الى السماء ؟
أتنقل الجبال ؟ أترد ما مضى ؟ » على سبيل التمثيل ،
وتنزيل المخاطب الذى يطلب الأمر البعيد منزلة من يدعى
أنه يستطيع أن يصعد الى السماء ، أو ينقل الجبال ، أو
يرد ما مضى .

ووجه الشبه « أن كلا يطلب مالا يستطيع » ، فهو من
قبيل الاستعارة التمثيلية (٢٥) .

ونذكر الامام عبد القاهر أن من هذا القبيل قوله تعالى :
« أفأنت تسمع الصم أو تهدى العمى » (٢٦) ، اذ الكلام
ليس على ظاهره ، لأن اسماع الصم ، مما لا يدعيه أحد ،
بل هو على سبيل التمثيل ، وتشبيه النبى صلى الله عليه
وسلم فى محاولته هداية الكافرين الذين أصروا على
كفرهم بمن يحاول اسماع الصم ، وهداية العمى .

ووجه الشبه « أن كلا يطلب أمرا ، لا يحصل » ،
وقدم الفاعل هنا ، لأن القصد بالإنكار اليه .

وقول ابن عيينة :

فدع الوعيد ، فما وعيدك ضائرى

أطنين أجنحة الذباب يضير ؟

فالكلام ليس على ظاهره ، اذ لا يدعى أحد أن طنين
الذباب يضير ، بل هو على سبيل التمثيل ، وتنزيل المخاطب

(٢٥) انظر « دلائل الإعجاز » ص ٨١ .

(٢٦) الزخرف (٤٠) .

- فى دعواه ، أن وعيده الذى لا يؤبه له يضير - منزلة من يدعى أن طنين أجنحة الذباب يضير •

• ووجه الشبه « أن كلا قد ادعى دعوى كاذبة » (٢٧) •

هذا ما قرره الامام عبد القاهر ، والذى يظهر لى أنه لا مانع أن يقال أيضا :

« أنت لا تصعد الى السماء » على سبيل التمثيل ، والدليل على ذلك المثل المشهور :

« انك لا تجنى من الشوك العنب » ، وجنى العنب من الشوك مستحيل ، والكلام تمثيل •

وقوله تعالى : « فانك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء اذا ولوا مدبرين » (٢٨) •

وقد قال البحتري :

فعليك الرضا بما قسمته

لك هذى المطالب الجهولة

لن تنال المازوى عنك بتد

بير ، ولن تصعد السماء بحيلة

فقد أدخل النفى الصريح على المحال تشبيها لمن يريد أن ينال ما لم يقدر له ، بمن يريد أن يصعد الى السماء •

(٢٧) انظر • دلائل الاعجاز • ص ٨٢ ، ٨٣ •

(٢٨) الروم (٥٢) •

أى الأسلوبين أبلغ ؟

لقد تعرض للموازنة بين الأسلوبين الامام عبد القاهر الجرجاني فذكر أن للانكار بالاستفهام مزايا ، بها كان أبلغ أثرا ، وأوقع فى النفس من النفى الصريح منها (٢٩) :

(١) انك اذا قلت : « أنت قلت هذا الشعر ؟ » « أتتسى احسان فلان ؟ » فانك لم تفده غرضك ، وهو تكذيبه ، أو توبيخه ، بادىء ذى بدء ، بل أوقعت فى روعه أنك تطلب منه جوابا فيتنبه ، ويرجع الى نفسه ، أيجيب ، فيعيا بالجواب ، ويخجل ، ويعلم أنك قصدت تكذيبه ، لأنه ادعى القدرة على شىء ، لا يقدر عليه ، أو تخطئته ، وتوبيخه ، لأنه هم بأمر ، لا يستصوب فعله ، وقد تنمادى به الغفلة ، ويظن أنك مستفهم حقا ، فيقول : نعم أنا قلت هذا الشعر ، فتقول حينئذ : فانظم على غراره ، فيظهر عجزه ، ويفتضح أمره ، ويصبح موضعا للسخرية ، والاستهزاء .

(٢) ومزية أخرى للاستفهام الانكارى ، وهى : أن أسلوبه ، يشعر بثقة المتكلم ، واطمئنانه ، وأنه لا يخشى تكديبا ، ولا مخالفة ، لايهامه أن السامع أعلم منه بحقيقة الأمر ، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر .

أما اذا أتيت بالنفى الصريح ، فقلت : « أنت لم تقل هذا الشعر » ان ينتحل شعرا ، و « لا ينبغي أن تتنسى احسان فلان » ، فقد أفدت غرضك من أول وهلة ، ولم توح للمخاطب أن يراجع نفسه ، ليخجل ، ويرتدع ، ويعلم أنه مخطئ ، ولم يشعر الأسلوب بثقتك ، واطمئنالك الى عدم التكذيب .

الباب الثاني

التقديم والتأخير

في الخبر

الفصل الأول

التقديم والتأخير

بين الفاعل المعنوي والفعل

يرى جمهور علماء البلاغة أن هناك فرقا بين تقديم الاسم الذى هو فاعل فى المعنى ، على الفعل ، وتقديم الفعل عليه فى الخبر .

ويرون كذلك أن هذا التقديم يأتى فى الأساليب العربية على ثلاث صور :

(أ) أن يكون فى الخبر نفى ، ويتقدم النفى على الاسم المقدم ، مظهرا كان ، أم مضمرا ، نحو : « ما أنا فعلت كذا » ، « ما زيد فعل كذا » .

(ب) ألا يكون فى الكلام نفى ، بل يكون الخبر مثبتا ، نحو : « أنا فعلت كذا » ، « زيد فعل كذا » .

(ج) أن يكون الخبر منفيًا ، ويتأخر النفى عن الاسم المقدم ، نحو : « أنا ما فعلت كذا » ، « زيد ما فعل كذا » .

الصورة الأولى :

إذا قدمت الفاعل على الفعل ، وكان الاسم المقدم واقعًا عقب نفى ، نحو : « ما أنا فعلت كذا » ، أفاد التركيب قصر نفى الفعل على الاسم المقدم ، وأن الفعل ثابت ، متفق على حصوله ، وأنه منفى عن المسند اليه المقدم ، وأنه مثبت لغيره ، على حسب النفى عموما ، وخصوصا .

(م ٣ - التقديم والتأخير)

والسر في ذلك : أنك لا تقول : « ما أنا قلت » الا اذا كان القول ثابتا ، متفقا على حصوله ، بينك ، وبين مخاطبك ، ولكنه يزعم أنك القائل له دون غيرك ، فتصح له الأمر ، بأن تقول : « ما أنا قلت هذا » ، فتنفيه عن نفسك ، وتثبتته لغيرك (١) .

ومن شواهد هذه الصورة قول المتنبي :

وما أنا أسقمت جسمي به

ولا أنا أضمرت في القلب نارا

فان السقم ثابت موجود ، ولكن الشاعر ، يريد أن ينفي عن نفسه أنه الجالب له ، ويثبت ذلك للهم الذي اعتراه .

وقوله أيضا :

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله

ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

فان التقديم ، يدل على أن الشعر ثابت ، ولكن الشاعر ، يريد أن ينفي عن نفسه ، أن يكون القائل له وحده ، ويثبت أن محاسن المحبوب ، وصفاته الكريمة ، لها النضل في كثير منه ، فانها هي التي أوجت به ، وألهمته اياه ، فكأنها شاركته في قوله .

أما اذا قدمت الفعل ، فقلت : « ما قلت هذا » و « ما فعلت هذا » و « ما ضربت زيدا » ، فانك تنفي عن نفسك فعلا ،

(١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٣ ، ٨٤ - و « نهاية الایجاز » ص ١٢١ - و « المطول » ص ١٠٨ .

لم يثبت أنه حصل . بل يجوز أن يكون حصل من غيرك ، ويجوز أنه لم يحصل البتة ، فلا تعرض فى العبارة ، لاثباته لغيرك ، ويلزم ألا يفيد « القصر » .

ومثل ذلك ما لو قلت : « ما قلت أنا ، وما فعلت أنا كذا » ، لأن « أنا » للتأكيد فقط هنا (٢) .

أدلة هذا الفرق :

ويبدل على هذا الفرق ثلاثة أمور :

الأول : أنه يصح حين تقدم الفعل أن يكون النفى عاما ، نحو : « ما قلت شعرا ، ما أكلت اليوم شيئا ، ما رأيت أحدا » ، ولا يصح ذلك اذا قدمت الفاعل ، وكان خلفا ، وباطلا من القول أن تقول : « ما أنا أكلت اليوم شيئا ، ما أنا قلت شعرا ، ما أنا رأيت أحدا من الناس » .

والسر فى ذلك : أن هذا الأسلوب ، يقتضى أن الفعل ثابت ، متفق على حصوله ، وأنه منفى عن المسند اليه المقدم ومثبت لغيره على الوجه الذى نفى عليه من خصوص ، أو عموم .

فهذه الأمثلة الثلاثة ، تفيد أن قول شعر على العموم ، وأكل شئ على العموم ، ورؤية أحد على العموم ، أمر ثابت ، متفق عليه بين المتكلم ، والمخاطب (٣) وأن المتكلم ينفيه عن نفسه ، ويثبته لغيره عاما ، وذلك يقتضى المحال - وهو أن

(٢) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٣ ، ٨٤ ، ونهاية الايجاز ص ١٢١

(٣) أخذ العموم من وقوع النكرة فى سياق النفى . لأنها حينئذ تعم .

يكون هناك انسان قد قال كل شعر فى الدنيا ، وأكل كل شئ، يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس - وما يقتضى المحال محال .

وأما اذا تقدم الفعل ، نحو : « ما قلت شعرا » ، فانه يكون صحيحا ، لأنه ، لا يقتضى الا نفى الفعل عن الفاعل ، وأما ثبوت الفعل ، أو اثباته للغير ، فلا يقتضيه ، ولا يشعر به (٤) .

الثانى : أنه يصح أن تقول : « ما غلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، ما ضربت زيدا ، ولاضربه غيرى » ، وذلك لأنك تتكلم عن فعل ، لم يثبت وجوده ، فلك أن تنفيه عن غيرك .

هذا اذا قدمت الفعل ، أما اذا قدمت الاسم ، فلا يصح أن تقول :

« ما أنا قلت هذا ، ولا قاله غيرى » ، ولا أن تقول : « ما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواى » ، وذلك لأن هذا الأسلوب ، يقتضى أن الفعل ثابت ، متفق عليه ، وأنه منفى عن المقدم ، ومثبت لغيره ، وقولك : « ولا قاله غيرى » ، يفيد أنه منفى عن الغير ، وهذا تناقض ظاهر (٥) .

ووجه آخر للبطلان ، وهو أن هذا التركيب ، يفيد ثبوت « القول والضرب ، ونفيهما عنك ، وعن جميع من عداك » ، فيلزم ثبوت قول من غير قائل ، وضرب من غير ضارب ، وهذا محال (٦) .

(٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ والمطول ص ١١١ .

(٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ ، ونهاية الايجاز ص ١٢١ .

(٦) دراسات لبلاغة عبد القاهر ص ٢٦٧ .

ووجه ثالث : هو أن هذا الأسلوب ، يفيد ثبوت « القول والضرب » ، مع أن نفيهما عنك ، وعن غيرك ، يفيد نفيهما ، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل ، وهو تناقض (٧) .

الثالث : أنه يصح أن تقول : « ما ضربت الا زيدا » بتقديم الفعل ، لأنك تنفى عن نفسك « ضرب غير زيد » ، وتثبت لها « ضرب زيد » ، ولا يشعر كلامك ، بأن غيرك ضرب ، أو لم يضرب .

ولا يصح أن تقول : « ما أنا ضربت الا زيدا » بتقديم الاسم .

والسرفى ذلك : أن تقديم الاسم ، يفيد أن الفعل ثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، ومثبت لغيره ، على حسب النفى عموما ، وخصوصا .

فهذا التركيب ، يفيد أن « ضرب كل أحد الا زيد » ثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، وأنه مثبت لغيره ، فيلزم أن يكون هناك انسان ضرب « كل أحد الا زيدا » ، وهو باطل .

وقد علل الشيخ عبد القاهر والسكاكى فسادة : بأنه يقتضى « التناقض » ، وذلك ، لأن نقض النفى بـ « الا » يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك ، وإيثاره حرف النفى ، يقتضى ألا تكون ضربته ، نهما يتنافيان (٨)

(٧) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٨٤ .

(٨) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٨٤ ، والمفتاح ص ١٢٥ .

وقد رد الخطيب القزويني هذا « التعليل » ، ودفع
« التناقض » : بأننا لا نسلم أن تقديم الضمير ، وإيلاءه
حرف النفي ، يقتضى ألا يكون زيد مضروباً ، انما يكون
الأمر كذلك ، اذا لم يستثن منه ، بأن يقتصر على قوله :
« ما أنا ضربت أحداً » ، أما بعد الاستثناء ، فلا شك فى
إفادة أنه مضروب ، سواء قدم الضمير ، أم لم يقدم ،
لأن النفي العام - وإن تقدم - فإن الحكم به متأخر عن
الاستثناء ، فالمحكوم عليه ، ما عدا المستثنى ، فلا تناقض (٩)

وقد علله السعد ، بأنه يقتضى أن يكون غيرك ، قد
ضرب « كل أحد الا زيدا » ، وهو لا يكون ، وهذه علة
وجيهة (١٠) .

الصورة الثانية : وهى ما تقدم فيها المسند اليه
على الفعل ، ولم يكن فى الكلام نفي ، نحو : « أنا فعلت
كذا ، وزيد فعل كذا » ، وتقديم الاسم فى هذه الصورة ،
يكون للاهتمام بالفاعل المقدم ، وبيان أن القصد اليه ،
وذلك الاهتمام سببه أمران :

أحدهما جلى : لا يشكل ، وهو أن يكون الغرض قصر
الفعل على المقدم ، ونفيه عن واحد آخر ، أو عن جميع
ما عدا المقدم ، وهو على الأول قصر اضافى (١١) ، وعلى
الثانى حقيقى (١٢) .

(٩) انظر « الايضاح » ، ص ٣٤ .

(١٠) انظر « المطول » ، ص ١١٢ .

(١١) القصر الاضافى : أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب
الاضافة الى شيء معين .

(١٢) القصر الحقيقى : أن يختص المقصور بالمقصور عليه . بحسب
الحقيقة والواقع ، بالا يتعداه الى غيره أصلاً .

مثال ذلك : أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان « - أى شأنه - ، و « أنا شفعت فى بابيه » - أى أمره - ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك ، وأن ترد على من زعم أن غيرك مشاركتك فى الأمر ، فتفرد نفسك به ، وهو على الأول قصر قلب (١٣) ، وعلى الثانى قصر افراد (١٤) ، ويجوز أن يكون قصر تعيين (١٥) ، اذا قلته لمن يردد الأمر بينك ، وبين غيرك ، وكل ذلك من الاضافى ، فاذا أردت أن تثبت الفعل لنفسك ، وتنفيه عن جميع من عداك ، كان قصرا حقيقيا .

الثانى : من سببى الاهتمام بالاسم المقدم : أن يكون الغرض افادة تقوية الحكم الذى هو ثبوت الفعل للفاعل ، وتوكيده ، ودفع الشك عنه ، لا قصره عليه .

مثال ذلك أن تقول : « هو يعطى الجزيل ، هو يحب الثناء » ، لا تريد أن تقصر الفعل عليه ، ولا أن تنفيه عن غيره ، وانما تريد أن تحقق الحكم ، وتمكنه فى نفس السامع ، وتدفع الشك عنه .

ومن الشواهد التى جاء التقديم فيها للتقوية قوله تعالى : « واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » (١٦) ، وقوله تعالى : « واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » (١٧) .

(١٣) قصر القلب : تخصيص شيء بشيء آخر معين ، قصدا لرد خطأ المخاطب فى حكمه ، بعكس ما حكمت به .

(١٤) قصر الافراد : تخصيص شيء بشيء ، دون شيء آخر معين ، قصدا لرد خطأ المخاطب فى اعتقاده الشركة .

(١٥) قصر التعيين : تخصيص شيء بشيء ، مكان شيء آخر معين ، قصدا لدفع تردد المخاطب فى الحكم ، وإزالة شكه .

(١٦) الفرقان (٣)

(١٧) المائدة (٦١)

وقول المذل البكرى :

هم يفرشون الأبد كل طمرة

وأجرد سباح ، يبذ المغاليا (١٨)

وقول الأخنس بن شريق :

هم يضربون الكبش ، يبرق بيضه

على وجهه من الدماء سبائب (١٩)

وقول عميرة الخثعمية فى رثاء أخويها :

مما يلبسان المجد أحسن لبسة

شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

وقول عروة بن أذينة :

سلامى أزمعت بينا فأين تقولها أيننا ؟

فان تقديم المسند اليه فى كل ذلك ، لم يقصد به « القصر » ، ولا نفى الفعل عن آخر ، تعريضا به ، وانما قصد به تأكيد ثبوت الفعل للفاعل ، ومنع السامع من الشك ، فبدىء بالمسند اليه ، لتنبهه ، ومنعه من الشك ، والانكار (٢٠) .

(١٨) يفرشون : من « أفرش » ، أى يجعلون اللبد فراشا لكل طمرة ، أو من « فرش » ، والكلام على حذف حرف الجر ، أى على كل طمرة ، واللبد : المتلبد من الصوف ، والشعر ، والطمرة : الفرس الكريمة ، والأجرد : القصير الشعر ، والسباح : الذى يشبه سيره السباحة فى اللين واليسر ، والمغاليا بضم الميم ، المبالغ فى عدوه ، وفتح الميم ، جمع مغلاه - بكسرهما - ، وهى السهم يتخذ للمغلاة ، ويذ : يسبق .
(١٩) الكبش : رئيس القوم ، أو القائد ، والبيض : جمع بيضة ، وهى : الخوذة الحديدية ، والسبائب : الطرائق ، جمع سببية .
(٢٠) أنظر « دلائل الإعجاز » ص ٨٦ ، ٨٧ ، والإيضاح ص ٣٥ ، ٣٦ ، والمطول ص ١١٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

اندر فى افادة تقديم المسند اليه التوكيد فى هذه الصورة :

يرى الامام عبد القاهر الجرجانى ، ومن حذا حذوه من علماء البلاغة أن السر فى ذلك ، أنه لا يؤتى بالاسم ، معرى عن العوامل الا لحديث ، نوى اسناده اليه ، فاذا قات : « عبد الله » مثلا ، فقد أشعرت قلب السامع أنك ، أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث ، وهو «المعل» ، فقلت « قام ، أو فعل كذا » ، دخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المطمئن ، لأنك قد وطأت له ، وقدمت الاعلام فيه ، وذلك - لا محالة - أشد لثبوت له ، وأمنع للشك فيه ، لأن الاعلام بالشئ بعد التنبيه عليه ، ليس مثل الاعلام به بغتة ، اذ الاعلام به بعد التنبيه عليه ، يجرى مجرى تكرير الاعلام للتأكيد .

ومن هنا قالوا : ان الشئ ، اذا أضمر ، ثم فسر ، كان أفخم من أن يذكر بدون اضمار ، ولهذا نجد قوله تعالى : « فانها لا تعمى الأبصار » (٢١) ، وقوله تعالى : « انه لا يفلح الكافرون » (٢٢) أفخم ، وأشرف مما لو قيل : « ان الأبصار لا تعمى » و « ان الكافرين لا يفلحون » ، من غير اضمار ، وما ذلك الا لما بينا من أن الاعلام بالشئ بعد التمهيد له ، يجرى مجرى تكرير الاعلام فى القوة والاستحكام (٢٣) .

ويرى السكاكى ، والخطيب ، والسعد أن سر افادة التقديم التقوية فى مثل : « زيد قام » أن القيام ، قد

(٢١) الحج (٤٦) .

(٢٢) المؤمنون (١١٧) .

(٢٣) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٨ - ونهاية الايجاز ص ١٢٢ .

أسند الى « زيد » مرتين : احدهما : اسنده الى الضمير المستتر فى « قام » .

والثانية : اسناد جملة « قام » الى « زيد » ، وهو مرجع الضمير ، فهو هو بعينه .

وكذلك : « أنا قمت » ، فقد أسند الفعل الى «التاء» ، وأسندت الجملة الى « أنا » ، وهو عين التاء ، فكان هذا التكرار للاسناد ، منشأ التوكيد ، ودفع الشك (٢٤) .

الدليل على أن تقديم المسند اليه على الفعل ، يفيد تقوية الحكم وتوكيده :

استدل شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر الجرجاني(٢٥) على أن تقديم المسند اليه على الفعل ، يفيد تقوية الحكم ، وتوكيده - بأن البلغاء ، يستعملونه فى المواضع التى تحتاج الى توكيد ، وقد ذكر منها ثمانية :

(١) أن يجىء فيما سبق فيه انكار، كأن يقول قائل : « لا أعلم ما تقول » ، فينكر علمه ، فتقول له : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول » ، فتقدم الفاعل ، وتقول : « هو يعلم كذا - وان أنكره - ، هو يعلم الكذب فيما قال - وان حلف عليه - ، وكقوله تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » (٢٦) ، أى يعلمون كذبهم ، ولا شك أنهم ينكرون الكذب ، وينكرون كذلك علمهم بكذبهم ، ومعلوم أن الانكار ، يقتضى توكيد الحكم ، فقدم الفاعل فى هذه المثل لذلك .

(٢٤) انظر « المفتاح » ص ١١٩ ، والايضاح ص ٣٥ ، والطول ص ١٨٢ .

(٢٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٨ وما بعدها .

(٢٦) آل عمران (٧٥) .

(٢) أنه يجيء فيما اعترضه شك ، كأن يقول لك قائل :
« كأنك لا تعلم ما قال فلان » ، فيظهر شكه في علمك : فتقول :
« أنا أعلم ما قال ، ولكنى أداريه » .

(٣) أنه يجيء في تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « وإذا
جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا
به » (٢٧) ، فان قولهم : « آمنا » دعوى منهم أنهم لم يخرجوا
بالكفر ، فالموضع موضع تكذيب ، وهو أيضا من قبيل
رد الانكار ، لأنهم ينكرون الكفر .

(٤) أنه يؤتى به فيما القياس في مثله ألا يكون ، أى
فيما يقتضى العقل ، والمنطق ألا يكون ، نحو قوله تعالى :
« واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم
يخلقون » (٢٨) ، فانهم وان كانوا لا ينكرون أنها مخلوقة ،
فان عبادتها ، تقتضى أنها غير مخلوقة ، لأن العقل يقتضى
أن يكون المعبود خالقا ، لا مخلوقا .

(٥) وكذلك يجيء في كل خبر ، كان على خلاف العادة ،
وفيما يستغرب من الأمور ، كما يقولون في كتب النحو :
« بقرة تكلمت » ، وكما تقول « فلان يدعى العظيم » ، وهو
يعيا باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى
شيء » .

فكل ذلك أمر مستغرب ، جاء على خلاف العادة ، فهو
في حاجة الى التأكيد ، لعدم الاستعداد لقبوله .

• (٢٧) المائدة (٦١)

• (٢٨) الفرقان (٣)

(٦) يجيىء هذا الأسلوب كثيرا فى الوعد والضمنان ،
كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا
الأمر » وذلك أن من شأن الموعد أن يعترضه الشك فى تمام
الوعد ، وفى الوفاء به ، فهو أحوج الى التأكيد .

(٧) وكذلك يكثر فى المدح ، والفخر ، نحو : « هو يعطى
الجزيل » - « هو يقرى الضيف » .
وقول طرفة بن العبد :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى

لا ترى الأدب فىنا ينتقر (٢٩)

وقول زهير بن أبى سلمى :

ولأنت تفرى ما خلقت وبع

ض القوم يخلق ثم لايفرى (٣٠)

وانما احتاج المدح الى التوكيد ، لأن من شأن المدح ،
أن يمنع الناس من الشك ، فيما يمدح به ، ويباعدهم من
الشبه ، وكذلك المفتخر .

(٨) واستدل الامام عبد القاهر أيضا ، على أن هذا
الضرب يقتضى التوكيد ، بأنه لا يجيىء اذا كان الفعل ،
لا شك فيه ، ولا ينكر ، بل يؤتى بالفعل مقدما ، غير

(٢٩) المشتاة : زمان الشتاء ، أو مكانه ، الجفلى بالتحريك : الدعوة
العامة ، الأدب : الداعى الى الطعام ، ينقر : يدعو النقرة ، وهى :
الدعوة الخاصة .

(٣٠) تفرى : تنفذ ، خلقت : قدرت ، وهيات ، أى انه ينفذ ما قدره ،
ولا ينكص على عقبه .

مبنى على الاسم ، فاذا أخبرت عن عادته الخروج ، قلت :
« قد خرج » ، ولا تقول : « هو قد خرج » ، لأنه ليس
بحاجة الى توكيد ، وكذلك اذا أخبرت عن عزم على الركوب ،
ولم يكن شك فى ركوبه ، قلت : « قد ركب » ، ولا تقول :
« هو قد ركب » .

الصورة الثالثة (٣١) : وهى أن يكون الخبر منفيا ،
ولكن يقدم الاسم على الفعل ، والنفى جميعا ، نحو
قولك : « أنت لا تحسن كذا » ، « أنا لا أفعل كذا » . وهذه
الصورة كسابقتها ، تحتل وجهين :

(١) أن يكون الغرض من التقديم قصر نفى الفعل على
المقدم ، وإثباته لغيره .

(٢) أن يكون الغرض تقوية الحكم ، وتوكيده ، فان
قولك : « أنت لا تحسن كذا » أشد لنفى الاحسان من قولك :
« لا تحسن كذا » ، ولذلك يقال الأسلوب الأول لمن هو أشد
اعجابا بنفسه ، وأعرض دعوة ، فتكذبه فى دعواه بالتوكيد
الذى يفيده تقديم الاسم .

ومن شواهد هذه الصورة قوله تعالى : « والذين هم
بربهم لا يشركون (٣٢) » .

وقوله تعالى : « لقد حق القول على أكثرهم فهم
لا يؤمنون » (٣٣) .

وقوله تعالى : « فعصيت عليهم الأنبياء يومئذ فهم
لا يتساءلون » (٣٤) .

(٣١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩١ ، ونهاية الإيجاز ص ١٢٤
والافتاح ص ١١٩ والإيضاح ص ٣٦ .

(٣٢) المؤمنون (٥٩)

(٣٣) يس (٧) .

(٣٤) القصص (٦٦) .

وقوله تعالى : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا
فهم لا يؤمنون » (٣٥) .

فان تقديم الاسم فى كل ذلك يفيد من التوكيد ،
ملا يفيد تقديم الفعل .

هذا ، وكما أن قولك : « أنت لا تحسن كذا » أبلغ من
قولك : « لا تحسن كذا » هو أبلغ أيضا من قولك : « لا تحسن
أنت كذا » بتأخير الضمير عن الفعل .

وسر ذلك : أن الأسلوب الأول ، لتوكيد الحكم بالوجهين
المذكورين فى الصورة السابقة ، وهما :

١ - أن ذكر الاسم معرى عن العوامل ، لا يكون الا لحديث
قد نوى اسناده اليه . . . الخ ما سبق من رأى الشيخ
عبد القاهر .

٢ - أن تقديم الاسم فيه تكرار للاسناد .

أما الأسلوب الثانى : وهو : « لا تحسن أنت كذا » ،
فلا يفيد توكيد الحكم ، إذ ليس فيه ، ما يقتضى توكيده
من الوجهين السابقين ، والضمير المؤخر ، لتوكيد المحكوم
عليه ، لا الحكم ، فقولك : « لا تحسن » .

نفى للاحسان عن الضمير المستتر ، و « أنت » مؤكد لهذا
الضمير ، على معنى أن المحكوم عليه ، هو الضمير نفسه ،
وأنه لا تجوز فيه ، ولا سهو .

وأما : « أنت لا تحسن » ، ففيه تأكيد الحكم بالوجهين
السابقين .

الفرق بين تقديم النكرة والمعرفة على الفعل والعكس

ان هناك فرقا بين تقديم النكرة والمعرفة على الفعل ،
وتقديم الفعل عليهما فى الخبر والاستفهام .

أما فى الاستفهام : (٣٦) فالفرق أن المقدم فيهما هو
المشكوك فيه ، فإذا قدمت الفعل ، فقلت : « أجاءك رجل ؟ »
أو « أجاءك زيد ؟ » ، دل تقديمه على أنك شك فى ثبوته
للفاعل ، أو انتفاءه عنه ، وغرضك معرفة الواقع منهما .

وإذا قدمت الاسم ، فقلت : « أرجل جاءك ؟ » ، أو أزيد
جاءك ؟ » ، دل تقديمه على أنك لست شاكاً فى الفعل ،
اذ لا تقدمه ، الا وأنت عالم بحصول الفعل ، وانما شكك
فى الفاعل ، وغرضك طلب تعيينه .

فلا فرق بين النكرة والمعرفة فى ذلك .

لكن هناك فرقا بينهما من جهة أخرى ، وهو أنك اذا
قدمت المعرفة ، فقلت : « أزيد جاءك » ؟ كان الغرض طلب
تعيين الفاعل بعينه .

وأما اذا قدمت النكرة ، فلا يمكن أن يكون الغرض طلب
الفاعل بعينه ، لأن النكرة ، لا تدل على معين ، وانما
الغرض تعيين جنسه ، أو عدده . وذلك لأن النكرة تشعر
بمعنيين (٣٧) الجنسية والعدد ، فان كانت مفردة ، أشعرت
بالجنسية والوحدة ، وان كانت مثناة أشعرت بالجنسية
والاثنيية ، واذا كانت جمعا أشعرت بالجنسية والجمعية .

(٣٦) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٩٣ .

(٣٧) انظر « مواهب الفتاح » ، ص ٤٠٤ ح ١ من شروح التلخيص .

فاذا قدمت فى الاستفهام نحو : « أرجل جاك ؟ » احتمل الكلام معنيين :

١ - أن يكون الشك فى الجنس وحده ، أى : أمن جنس الرجال ، أم من جنس النساء ؟ ، فيكون المطلوب تعيين الجنس .

٢ - أن يكون الشك فى العدد وحده ، أى : أواحد أم أكثر ؟ فيكون المطلوب تعيين العدد . والقرائن تعين المراد .

وأما الفرق بينهما فى الخبر : (٣٨) فانك اذا قدمت الفعل ، فقلت : « جاعنى رجل » ، أو جاعنى زيد « دل ذلك على ثبوت الفعل للفاعل المذكور ، ولم يشعر بنفيه عن غيره .

واذا قدمت الاسم . فقلت : « رجل جاعنى » ، أو « زيد جاعنى » دل ذلك على أنك تريد قصر الفعل عليه ، وأنه ثابت له ، منفى عن غيره .

فلا فرق بين النكرة والمعرفة فى ذلك .

ولكن هناك فرقاً من ناحية أخرى ، وهو أن المقصور عليه فى تقديم المعرفة ، هو المقدم بخصوصه وعينه . أما فى تقديم النكرة ، فالمقصود عليه الجنس ، أو العدد .

فنحو : « رجل جاعنى » يحتمل أن يكون رداً على من زعم أن الجائى امرأة ، وأن يكون رداً على من زعم أن الجائى اثنان ، أو ثلاثة ، والقرائن تعين المراد .

(٣٨) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩٤ .

الفصل الثانى

تقديم المسند اليه للتخصيص أو التقوى

بين عبد القاهر والجمهور والسكاكى

يرى الامام عبد القاهر وجمهور علماء البلاغة أنه اذا تقدم المسند اليه على خبره النفعلى ، وكان واليا لحرف النفى ، فانه يفيد قصر نفى الخبر عليه وجها واحدا ، سواء كان المسند اليه معرفا أو منكرا ، وسواء • كان المعرف مظهرا ، أو مضمرا ، ولو أن الامام عبد القاهر لم يمثل الا للمضمر ، لكن المفهوم من كلامه بطريق المقايضة أن المضمر ، وغيره اذا كان واليا لحرف النفى ، فهو فى هذا الحكم سواء • أما اذا لم يكن المسند اليه واليا لحرف النفى ، وكان خبره فعليا ، ولم يكن نكرة فانه يأتى للتخصيص ، ان كان للمخاطب حكم على خلاف حكمك ، وللتقوية ان لم يكن له هذا الحكم ، والمرجع فى ذلك الى القرائن والمقامات •

أما اذا كان نكرة فانه للتخصيص قطعا الا أنه يتنوع الى نوعين :

تخصيص الجنس ، وتخصيص العدد •

وسواء فى جميع هذه الصور أن يكون الخبر مثبتا أو منفيًا ، اذ لا فرق • فالصور فى القسم الأول ثلاث ، وفيما يليه ست ، فالمجموع تسع ، أما أمثلتها فهي :

(م ٤ - التقديم والتأخير)

- | | |
|---------------------|--------------------|
| ١ - ما أنا فعلت هذا | ٢ - ما زيد فعل هذا |
| ٣ - ما رجل قال هذا | ٤ - أنا فعلت هذا |
| ٥ - أنا ما فعلت هذا | ٦ - زيد فعل هذا |
| ٧ - زيد ما فعل هذا | ٨ - رجل قال هذا |
| ٩ - رجل ما قال هذا | |

ففى الصورة الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ،
والسابعة ، وهى ما يكون فيها المسند اليه معرفا : مظهرا ،
أو مضمرا ، غير وال لحرف النفى - يكون هذا التقديم
لافادة التخصيص تارة ، والتقوى أخرى ، على المدار الذى
علمت .

وأما فى الصورتين الأخيرتين ، فان التقديم ، أى تقديم
النكرة ، لا يفيد الا التخصيص .

وعلى هذا فصور التخصيص قطعا خمس : هى الثلاث
الأولى ، لايلاء المسند اليه فيها حرف النفى ، وفى
الصورة الثالثة سبب آخر هو كونه مع ذلك نكرة ،
والاثنان الأخيرتان ، لكون المسند اليه نكرة . والصور
المحتملة أربع ، لكون المسند اليه فيها معرفا غير وال
لحرف النفى .

فالمدار عند عبد القاهر والجمهور اذن لافادة
التخصيص وجها واحدا على أمرين ! كون المسند فعليا ،
وكون المسند اليه واليا لحرف النفى أو منكرا ، فاذا لم يكن
المسند اليه واليا لحرف النفى أو لم يكن منكرا ، فالتقديم
محتمل للوجهين .

وهذا الرأي قد وضحته مفصلا من خلال حديثي عن التقديم والتأخير بين الفاعل المعنوي والفعل .

أما السكاكي (٣٩) ، فإنه اشترط في افادة التقديم التخصيص شرطين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا ، على أن يكون فاعلا في المعنى فقط ، ومعنى أنه فاعل في المعنى ، أن يكون توكيدا للفاعل ، أو بدلا منه .

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك ، أى أن يقدر كونه مؤخرا في الأصل .

وذلك كقولك : « أنا قمت » ، فإنه يجوز أن تقدر أصله : « قمت أنا » ، على أن « نا » تأكيد للفاعل اللفظي ، وهو « التاء » ، فيكون « أنا » فاعلا في المعنى .

فإن انتفى الشرط الأول ، بأن كان المبتدأ اسما ظاهرا ، كقولك : « زيد قام » ، فإنه لا يفيد الا التقوى ، فإنه لو قدر أن لفظ « زيد » مؤخر في الأصل .

وأن أصله : « قام زيد » - لكان فاعلا في اللفظ ، لا فاعلا في المعنى .

أو انتفى الشرط الثانى ، بأن قدر الكلام في مثل : « أنا قمت » مبينا من الأصل على المبتدأ والخبر ، ولم يقدر تقديم وتأخير ، فإنه كذلك ، لا يفيد الا التقوى ، ومثل ذلك :

« ما أنا قمت ، وما زيد قام » .

واستثنى من الاسم الظاهر - المنكر ، كما فى نحو :
« رجل جائئى » ، أى لا امرأة ، أو لا رجلان ، بأن قدره مؤخرًا ،
ومقدما ، على أن يكون أصله : « جائئى رجل » ، لا على أن
لفظ « رجل » هو الفاعل ، بل على أنه بدل من الفاعل الذى
هو الضمير المستتر فى « جائئى » ، ليكون فاعلا فى المعنى
على هذا التقدير ، ثم قدم لفادة التخصيص ، ودعا
الى ذلك التكلف اثبات التخصيص للنكرة ، ليكون مسوغا
للابتداء بها ، والضمير حينئذ يعود على متقدم حكما ،
لقصد الإبهام ثم البيان .

وقد نحا بعض علماء اللغة والمفسرين هذا النحو
فى قوله تعالى :

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٤٠) ، فأعربوا «الذين»
بدلا من « واو الجماعة » - فتقديم النكرة أفاد التخصيص
قطعا عند السكاكى لاحتياج النكرة الى مسوغ ، ولا مسوغ
فى نظره الا التخصيص بدليل اصراره على ذلك .

ثم اشترط فى افادة تقديم المنكر التخصيص ، أن
لا يمنع من التخصيص مانع ، وحاصل هذا المانع ، ألا
يكون المعنى على تخصيص الجنس ، ولا على تخصيص
العدد ، وقد مثل لذلك بالمثل العربى المشهور : « شرأ هر
ذا ناب » ، أى شر جعل الكلب ينبج ، قال : أما على التقدير
الأول ، أى على تخصيص الجنس ، فلامتناع أن يراد :
المهر شر لا خير ، وأما على الثانى ، وهو العدد ، فلكونه
نابيا عن مكان استعماله ، يعنى لأنه لا يراد منه ، شر ،
لا شران ، ثم لما رأى الأئمة يصرحون فيه بالتخصيص .
حيث تأولوه :

بما أمر ذا ناب الا شر • التمس للقصر والتخصيص
فيه وجهها آخر ، غير تخصيص الجنس ، أو العدد ، فجعل
معناه : شر فظيع أمر ذا ناب ، أى لا غير فظيع ، أى بلا
تقديم ، ولا تأخير •

فالسكاكى ، لا يعول على النفى ، تقدم ، أو تأخر ، وإنما
يعول على أن المقدم فى الأصل كان فاعلا فى المعنى ، وآخر
لافادة التخصيص •

فاذا توفر ذلك أفاد التركيب التخصيص ، وإذا لم يتوفر
أفاد التركيب التقوى ، وبناء عليه فاذا كان المسند اليه
المقدم اسما ظاهرا معرفة امتنع التخصيص ، وتعين
التقوى ، وذلك لفقدان الفاعل فى المعنى ، لأن الاسم الظاهر ،
لو أخر ، لكان فاعلا فى اللفظ والمعنى •

وإذا كان المسند اليه المقدم نكرة أفاد الكلام
التخصيص قطعا ، وإن لم يكن فاعلا فى المعنى ، إذ لو أخر
لكان فاعلا فى اللفظ ، لكن السكاكى استثنى مثل هذا
التركيب ، وقدره مؤخرا ومقدما • ليكون فاعلا فى المعنى
على هذا التقدير ، ثم قدم لافادة التخصيص على ما بيناه •

ملاحظات الخطيب القزويني وجمهور علماء البلاغة على رأى السكاكى

لقد لاحظ الخطيب القزويني وغيره من علماء البلاغة على رأى السكاكى عدة ملاحظات نجلها فيما يلى :

١ - ان هذا الرأى قائم على اهدار ايلاء المسند اليه حرف النفى .

٢ - ان حاصل تخريج السكاكى للمثل السالف الذكر بأن المراءى منه : ما أهر ذا ناب الا شر فظيع ، انما يصلح ردا عليه فى اشتراط تقدير التقديم والتأخير ، لأنه انما أراد بالوصف مسوغا للابتداء غير التقديم والتأخير اللذين بنى عليهما تخصيص الجنس ، أو العدد .

٣ - لم يبين السكاكى أصل القصر هنا على حال المخاطب، مع أنه الأصل باتفاق فى القصر الاضافى كالذى هنا .

٤ - لم ينتبه السكاكى الى أن النوعية بالوصف المستفاد من تنكير لفظ « شر » هى فى حكم الجنسية ، كما تنبه الى ذلك الامام عبد القاهر الجرجاني (٤١) .

٥ - اننا لم نخرج من اشتراطه فى النكرة ما اشترط الا بوجه آخر من وجهى تخصيص الجنس ، وان كان ماصور به وجود المانع ، لا يصلح تخصيصا للعدد ، لا عنده ، ولا عند غيره ، لامتناع أن يراد : المهر شر ، لا شران .

(٤١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩٤ .

٦ - ان فيما احتج به السكاكى لما ذهب اليه نظر ، اذ
الفاعل « اللفظى » ، وتأكيده ، وهو « الفاعل المعنوى »
سواء فى امتناع التقديم ، مادام الفاعل فاعلا ،
والتأكيد تأكيدا ، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل
تحكم ظاهر (٤٢) ، على أن تقديم الفاعل المعنوى
أقوى فى الامتناع ، لأنه تابع للفاعل اللفظى ، لأن
المراد تقديمه على العامل ، وهو الفعل ، وتقديم
الفاعل اللفظى على الفعل فيه تقديم عليه فقط ، أما
تقديم المعنوى ، فهو تقديم عليه ، وعلى المتبوع جميعا .

٧ - ان تقدير تأخير النكرة فى مثال السكاكى على أنها
بدل من الضمير ، مقتضاه ، لو أخرت بالفعل ، وكانت
مثنى ، أو جمعا ، وجب ابراز ذلك الضمير ، فيقال :
جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، على أن يكون (رجلان ،
ورجال) بدلين من الضمير ، والفصيح من كلام العرب
على خلافه .

٨ - انا لا نسلم انتفاء (٤٣) التخصيص فى صورة المنكر،
لولا تقدير أنه كا ن فى الأصل مؤخرا ، فقدم ، لجواز
حصول التخصيص فيه بالتهويل ، كما ذكر ، وغير
التهويل ، يعنى مما يفيد التثنية ، كالتحقير ،
والتكثير ، والتقليل .

٩ - انا لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر ، لا خير ، يعنى
لا نسلم امتناع أنه لتخصيص الجنس : قال الامام(٤٤)

(٤٢) انظر « الايضاح » ص ٣٧ .

(٤٣) انظر « الايضاح » ص ٣٧ .

(٤٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩٤ .

عبد القاهر : انما قدم « شر » ، لأن المراد أن يعلم أن
الذى أهر ذا ناب ، هو من جنس الشر ، لا من جنس
الخير ، فجرى مجرى أن تقول : رجل جاءنى : تريد أنه
رجل ، لا امرأة ، وقول العلماء : انه انما صلح ، لأنه
بمعنى : ما أهر ذا ناب الا شر . بيان لذلك . وهذا
صريح فى خلاف ما ذكره .

وخلاصة القول فى هذا الرأى أنه مبنى على التكلف ،
ومجاف لروح البلاغة العربية ، ولا يصدر الا عن نفس
بعيدة كل البعد عن تذوق جمال اللغة وحلاوتها .

ونحن نلتمس للسكاكى العذر فى اصدار مثل هذه
الآراء التى يبدو عليها التكلف ، لأنه عاش فى بيئة فلسفية ،
فتشبع عقليته بهذه الثقافة الفلسفية ، مما جعله فى
أغلب الأحيان يخضع الأساليب العربية لقضايا المنطق
ومسائل الفلسفة التى تفقدها حسناتها وجمالها ، وتسلبها
رونقها وبهاءها .

موازنة بين الرايين :

نستطيع أن نجمل الفرق بين الرايين فيما يلى :

١ - ظاهر كلام الامام عبد القاهر والجمهور فيما يلى حرف
النفى القطع بأنه يفيد التخصيص ، مضمرا كان ،
أو مظهرا ، معرفا ، أو منكرا من غير شرط . وكلام
السكاكى صريح فى أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا ،
أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل .

فنحو : « ما زيد قام » يفيد التخصيص على اطلاق
قول الامام عبد القاهر ، والجمهور ، ولا يفيد على قول
السكاكى .

ونحو : « ما أنا قمت » يفيد على قول الامام عبد القاهر ،
والجمهور مطلقا ، وعلى قول السكاكي بشرط •

٢ – وظاهر كلام الامام عبد القاهر والجمهور أن المعرف اذا
لم يقع بعد النفي ، وخبره مثبت ، أو منفي ، قد
يفيد الاختصاص ، ضمرا كان ، أو مظهرا • وكلام
السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا المضم •

فنحو : « زيد قام » ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق
قول الامام عبد القاهر ، والجمهور ، ولا يفيد عند
السكاكي •

الفصل الثالث

تقديم « مثل وغير » على الفعل

يرى جمهور علماء البلاغة (١) أن « مثل » اذا وقعت فى الكلام ، ونسب اليها فعل من الأفعال ، كان ذلك على وجهين :

١ - أن يقصد بالكلام المعنى الظاهر من العبارة ، وهو الحكم على مماثل لما أضيفت اليه « مثل » ، كقول امرئ القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فألهيته عن ذى تمانم محول (٢)

فانه يريد امرأة أخرى مماثلة للمخاطبة .

٢ - ألا يقصد به هذا المعنى الظاهر الحقيقى ، وانما يجعل الحكم على « مثل » بشئ كناية عن الحكم على ما أضيفت اليه بذلك الشئ - أى يكون الحكم على ما أضيفت اليه هو المقصود من الكلام بطريق الكناية ، كقولك :

« مثلك رعى الحق والحرمة » ، فانك لا تقصد أن هناك شخصا آخر ، يماثل المخاطب ، كانت منه رعاية

(١) أنظر « دلائل الإعجاز » ص ٩١ - ٩٢ - و « نهاية الإيجاز » ص ١٢٤ - و « الإيضاح » ص ٣٩ - و « المطول » ص ١١٩ .

(٢) طرق البعير الناقة : اتاها ، التمانم : جمع تمية . وهى التعويذة التى تعلق على الطفل ، لئلا يحسد ، المحول : من اكمل الحول .

الحق والحرمة ، وإنما تقصد أن رعاية الحق ، والحرمة ، كانت من المخاطب نفسه بطريق الكناية ، ولذلك يقول المتنبي :

ولم أقل مثلك أعنى به
سواك يا فردا بلا مشبه

وهذا الأسلوب الكنائى أبلغ وأفخم من الأسلوب الصريح ، كأن يقال :

« أنت رعيت الحق والحرمة » ، لأن الأسلوب الكنائى كدعوى الشئ ببيئة ودليل .

ووجه الدلالة فيه : أنه إذا ثبت أن من كان مثله ، وعلى أخص أوصافه ، يفعل كذا ، أو لا يفعل ، لزم عقلا ، أنه يفعل ، أو لا يفعل ، لأن ما ثبت لأحد المثلين ، أو نفى عنه ، يجب أن يثبت مثله للآخر ، أو ينفى عنه ، فكأنك تقول : « أنت تفعل كذا ، لأن مثلك يفعل » فهو من استعمال الملزوم فى اللازم .

وكذلك إذا وقعت « غير » فى الكلام ، ونسب إليها فعل من الأفعال ، فإن ذلك أيضا يكون على وجهين :

١ - أن يقصد المعنى الحقيقى الظاهر : وهو الحكم على مغاير لما أضيفت إليه « غير » ، كقول ابن شرف القيروانى :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم
فكأننى سبابة المتنـدم

فانه يريد أن شخصا غيرى ، هو الذى جنى ، وأما أنا
فقد عوقبت بدون جناية •
وكذلك قول النابغة :

لكلفتنى ذنب امرئ وتركتسه

كذى العر يكوى غيره وهو راتع (٣)

فانه يريد أن حيوانا غير الأجرى ، يكوى بالنار ، مع
أن الأجرى راتع فى مرعاه ، وهو المقصود بالعلاج •
٢ - ألا يقصد هذا المعنى الظاهر : بل يجعل الحكم
على « غير » بشئ كناية عن الحكم على ما أضيفت اليه بضد
ذلك الشئ - أى يكون الحكم على ما أضيفت اليه هو
المقصود من الكلام بطريق الكناية ، كقول المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع

ان قاتلوا جبنوا ، أو حدثوا شجعوا

فلم يرد أن هناك شخصا آخر هو الذى يفعل ذلك ،
وانما أراد أن ينفى عن نفسه هذا الأمر بطريق الكناية •
وهذا الأسلوب الكنائى أبلغ وأقوى من الأسلوب
الصريح ، لأنه كدعوى الشئ ببينة ودليل ، على ما قدمناه
فى « مثل » •

وجه الدلالة : أنك اذا حكمت على غيرك على سبيل
العموم بحكم ، لزم ثبوت ضده لك ، فاذا نفيت عن غيرك
أمرا لزم ثبوت ضده لك ، واذا أثبت له أمرا ، لزم نفيه
عنك ، فالذى يقول :

(٣) العر - بضم العين وفتحها : الجرب ، الراتع : الذى يأكل ويشرب
- فى خصب وسعة - ما شاء ، والجمع رتاع كنيام •

« غيرك لا يجود » نفى عن غير المخاطب الجود ، فلزم اثباته له . وهكذا .

متى يجب تقديم « مثل وغير » فى الكلام ؟

ان « مثل وغير » اذا استعملا كناية من غير تعويض . فان البلغاء ، يقدمونهما أبدا فى الكلام ، ويرون تقديمهما كاللزم فى الكلام .

مرجع هذا الاستعمال فيهما ، وهل يمكن مخالفته ؟

ان مرجع هذا الاستعمال فيهما ، هو الطبع ، والعرف اللغوى .

يقول الامام عبد القاهر الجرجاني : « ان استعمالهما كذلك شئ مركوز فى الطباع ، جار فى عادة كل قوم ، واذا تصفحنا الكلام وجدناهما يقدمان أبدا ، اذا نحى بهما هذا النحر ، فلو قلت : راعى الحق مثلك ، ويثنى الحزن مثلك ، وينخدع غيرى بأكثر الناس ، ونحو ذلك ، رأيت كلاما مقلوبا عن وجهه ، قد نبا عن معناه ، ويأبى الطبع أن يرضاه » (٤) .

السر فى وجوب تقديمهما :

ان السر فى وجوب تقديمهما اذا استعملا هذا الاستعمال ، أن التقديم أعون على المراد بهما ، وأنسب ، لأنه فى مثل هذه التراكيب ، يفيد تقوية الحكم ، وتأكيد . وذلك أنسب للكناية التى يقصد بها المبالغة فى اثبات الحكم (٥) .

(٤) دلائل الاعجاز ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) انظر « الايضاح » ص ٣٩ .

الفصل الرابع

التقديم والتأخير

لافادة عموم النفي أو نفي العموم

فى هذه القضية مذهبان - مذهب الامام بدر الدين بن مالك الأندلسى ، ومذهب الامام عبد القاهر الجرجانى .

فهذه ابن مالك (١) : يقدم المسند اليه لقصد افادة عموم النفي .

ويجب بثلاثة شروط :

الأول : اقتران المسند اليه بأداة العموم « ككل ، وجميع » ، فان لم يقترن ، كان التقديم والتأخير سواء ، فإذا قلت : « محمد لم يقصر » فأنت بالخيار بين أن تقدم « محمد » كما فى المثال ، أو تؤخره ، بأن تقول : « لم يقصر محمد » ، اذ لا عموم حتى يراعى لأجله وجوب التقديم .

الثانى : أن يكون المسند اليه ، لو أخر لأعرب فاعلا ، والا لأستوى التقديم والتأخير ، كتقولك : « كل انسان لم يقم أبوه » ، فلو أخرت « كل انسان » ، وقلت : « لم يقم أبو كل انسان » ، لم يكن « كل انسان » فاعلا - وافادة العموم حاصلة بالتقديم ، والتأخير ، فلا معنى لوجوب التقديم .

(١) انظر « المصباح » ، ص ١٢ .

الثالث : اقتران المسند اليه بحرف النفي ، فان لم يفترن ، لا يجب التقديم . نحو : « كل انسان قام » ، اذ العموم حاصل على التقديم ، أو التأخير .

ومثال ما توفرت فيه الشروط : « كل انسان لم يقم » ، فتقديم المسند اليه واجب ، لأجل افادة عموم النفي ، وهو نفى الحكم عن كل فرد من أفراد الانسان ، فاذا أخرت فى مثل هذا المسند اليه ، لم يكن الكلام نصا فى افادة العموم ، بل يحتمل أن يكون الحكم منفيا عن بعض الأفراد دون البعض . فقولك : « لم يقم كل انسان » يحتمل أن يكون معناه نفى القيام عن كل فرد من أفراد الانسان . ويحتمل أن يكون معناه نفى القيام عن بعض أفراد الانسان دون بعض - وافادة التقديم للعموم بطريق النص ، وافادة التأخير بطريق الاحتمال - أمر ثابت بالنقل .

ومذهب عبد القاهر (٢) : يدور على أن افادة عموم النفي مبنية على تقديم أداة العموم على حرف النفي لفظا ورتبة .

فاذا ما عكست ، فقدمت حرف النفي على أداة العموم انعكس المعنى ، فأفاد نفى العموم .

قال عبد القاهر - رحمه الله - : « كلمة « كل » فى النفي ، إن أدخلت فى حيزه ، بأن قدم عليها لفظا ، كقول أبى الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن

(١) انظر « دلائل الاعجاز » من ص ٢١٥ الى ص ٢٢٠ .

وقول أبى العتامية :

ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد
إذا بدا لك رأى مشكل فقف

وقولنا : ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم
أخذ الدراهم كلها ، ولم أخذ كل الدراهم .

أو تقديرا ، بأن قدمت على الفعل المنفى ، وأعمل فيها
- لأن العامل رتبته التقدم على المعمول - كقولك : كل
الدراهم لم أخذ (بنصب « كل ») - توجهه النفى الى
الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته
لبعض (فى المسند للفاعل) أو تعلقه ببعض (فى الواقع
على المفعول) ووجه ذلك عنده أن الكلية نوع من التقييد،
والنفى إذا اتجه الى كلام مقيد بقيد ، فانه ينصب خاصة
على هذا القيد .

وان أخرجت من حيزه : بأن قدمت عليه لفظا ، ولم
تكن معمولة للفعل المنفى توجه النفى الى أصل الفعل ، وعم
ما أضيف اليه لفظ « كل » ، وذلك كقول الشاعر :

فكيف ، وكل ليس يعدو حمامة

ولا لامرئ عما قضى الله مزحل ؟ (٣)

فالمعنى على نفى أن يعدو أحد من الناس حمامه ،
ولو عكست ، فقالت :

فكيف ، وليس يعد وكل حمامه ؟ ، فأخرت لفظ «كل»
لأفسدت المعنى ، وصرت كأنك تقول : ان من الناس من

(٣) مزحل : زوال . من زحل . أى زال .

(م ٥ - التقديم والتأخير)

يسلم من الحمام ، ويبقى خالدا لا يموت • ومثله قول
دعبل :

فوالله ما أدري : بأى سهامها
رمتنى ، وكل عندنا ليس بالمكدى

أبالجيد؟ أم مجرى الوشاح؟ واننى
لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد (٤)

المعنى على نفى أن يكون فى سهامها مكد ، لا يصيب
بوجه من الوجوه •

هذا ، ومثل النفى فى افادة المعنيين النهى : فقول القائد
لجنده :

كل الأسرى لا يقتل - نهى عن قتل كل واحد منهم ، وعفو
شامل لجميعهم ، وقوله : « لا يقتل كل الأسرى » نهى عن قتل
بعض منهم ، وإبقاء على بعض •

وقد استشهد لهذه القاعدة بقول النبى - صلى الله
عليه وسلم - لما قال له ذو اليدين (٥) :

« أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ » :
« كل ذلك لم يكن » ، أى لم يكن واحد منهما : لا التقصر ،
ولا النسيان •

وقول أبى النجم :
قد أصبحت أم الخيار تدعى
على ذنبنا كله لم أصنع

(٤) السهم المكدى : الذى يخطئ المرمى ، والوشاح : نوع من ثياب
الزينة ، يجمع كشحى المرأة مع عاتقها ، والفاحم الجعد : شعرها الأسود
غير المسترسل •

(٥) اسم الخرياق بن عمرو السلمى •

برفع « كل » كما هي الرواية ، لأن المعنى أنه لم يصنع من الذنب قليلا ، ولا كثيرا ، ولا بعضا ، ولا كلا : مما ادعته عليه .

ثم قال فى بيان سر افادة تقديم « كل » على النفى عموم النفى : وعلى ذلك أنك اذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النفى عليه ، وسلطت الكلية على النفى ، وأعملتها فيه ، وأعمال معنى الكلية فى النفى ، يقتضى ألا يشذ شئ عن النفى فاعرفه .

وجه الاستشهاد بالحديث والبيت :

ان الاحتجاج بالحديث من ثلاثة وجوه (٦) :

الأول : أن جواب « أم » يكون بتعيين أحد الأمرين ، أو نفيهما جميعا ، فاذا قيل : « أزيد قام أم عمرو » ، فيقال : « عمرو ، أو لم يقم واحد منهما ، تخطئة للمستفهم فى اعتقاد أن القيام ثابت لأحدهما ، لأن السائل يعلم ذلك ، ولكنه لم يعلم عينه ، واذا ثبت أن جواب النبی - صلى الله عليه وسلم - لم يكن تعيينا لأحد الأمرين المسئول عنهما ، لزم أن يكون مراده نفى الأمرين جميعا .

الثانى : قول ذى الیدين - فيما روى - : بعض ذلك قد كان « - كان لعلمه أن النبی صلى الله عليه وسلم نفى الأمرين ، والا لم يصلح قول ذى الیدين ردا له .

الثالث : ما روى أنه صلى الله عليه وسلم أجاب ذا الیدين بقوله : « لم أنس ، ولم تقصر » ، فهذا نص صريح فى نفى الأمرين جميعا .

(٦) انظر « الايضاح » ص ٤١ ، ٤٢ .

وأما وجه الاحتجاج بالبيت فهو أن الشاعر فصيح ،
والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب « كل » (يعنى
حتى لا يكون فى الكلام تهئية للعامل ، وهو الفعل
« أصنع » للعمل ، ثم قطعه) ، وسياق كلامه ، أنه أراد
أنها تدعى عليه ذنبا ، لم يصنع منه شيئا ألبيه ،
لا قليلا ، ولا كثيرا ، فلو كان النصب مفيدا لذلك ، والرفع
غير مفيد ، لم يعدل عن النصب الى الرفع ، لأنه لاضرورة
لذلك ، لكنه رأى النصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى
أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادعته بعضه (٧) .

هل هذه القاعدة مسلمة ؟ :

الجواب عن ذلك أن الخطيب القزوينى ، لم يسلم هذه
القاعدة للإمام عبد القاهر ، إذ جعلها ، موضع نظر ،
وان لم يبين هو ذلك النظر . وقد بين ذلك النظر « السعد »
بما يجعلها قاعدة أغلبية ، لا كلية ، فقد قال معلقا
على قول عبد القاهر (٨) : « انا اذا تأملنا وجدنا ادخال
« كل » فى حيز النفى ، لا يصلح الا حيث يراد أن بعضا كان ،
وبعضا لم يكن » .

قال السعد (٩) : « وفيه نظر ، لأنا نجده حيث
لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض ، كقوله تعالى : « ان الله
لا يحب (١٠) كل مختال فخور » ، وقوله تعالى : « والله
لا يحب كل كفار أثيم » (١١) ، وقوله تعالى : « ولا تطع

(٧) انظر « الايضاح » ص ٤١ .

(٨) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٢١٥ .

(٩) المطول ص ١٢٥ .

(١٠) لقمان / ١٨ .

(١١) البقرة / ٢٧٦ .

كل حلاف مهين » (١٢) ، وبهذا يرى السعد أن هذا الحكم أكثرى ، لا كلى .

وأجيب بأن كلام عبد القاهر مبنى على أصل الوضع ، وما فى الآيات ، استنفيد من قرائن خارجية ، هى تحريم الاختيال ، وتحريم الكفر ، وتحريم اطاعة الحلاف المهين ، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية (١٣) .

ويعجبنى فى هذا رأى فى مثل هذه الآيات الثلاث نقله الشيخ البرقوقى فى شرحه للتلخيص عن شيخه الشيخ محمد عبده - رحمهما الله تعالى - ، قال :

فان قلت : فما تصنع فى قوله تعالى : « ان الله لا يحب كل مختال فخور » ، وقوله تعالى : « والله لا يحب كل كفار أثيم » ؟ ، فأجاب بما يشرح الصدر ، ويملاً النفس ارتياحاً ، قال :

قد يعدل عما يدل على عموم السلب الى ما يفيد سلب العموم ، والسلب عام على الحقيقة للتعريض بالمخاطب ، والايحاء الى أنه شر صنفه .

مثلاً اذا قلت لسفيه ، تعرض بأنه شر السفهاء - أنا لا أحب كل سفيه . فالمعنى أنه لو فرض أن محبتى تتعلق بسفيه لكنت غير موضع لها ، وكذلك الذى جاء فى الآيات الكريمة أريد به - والله أعلم - التعريض بمن نزلت فيهم من أعداء الله ، وأنهم شر أصنافهم ، فقوله تعالى : « ان الله لا يحب كل مختال فخور » .

(١٢) القلم / ١٠ .

(١٣) انظر « حاشية الدسوقي » ص ٤٤١ ح ١ من شروح التلخيص .

معناه : أن محبة الله ، لا تعم المختالين الفخوريين ، حتى تشمل هؤلاء فكأنه - سبحانه - يقول : لو أن محبتنا تعلقت بمختال فخور لما تعلقت بأولئك ، لأن مختالهم وفخورهم شر مختال وفخور ، وهكذا يقال في سائر الآيات . وما ظاهره أنه من سلب العموم ، وحقيقته أنه من عموم السلب (١٤) .

موازنة بين المذهبيين :

علم مما تقدم أن المذهبيين يلتقيان فيما إذا تقدمت أداة العموم على أداة النفي ، نحو : « كل انسان لم يقيم » ، و « كل ذلك لم يكن » فالكلام على المذهبيين ، يفيد عموم النفي .

ويفترقان فيما إذا تأخرت أداة العموم على النفي ، نحو : « لم يقيم كل انسان » ، و « لم يكن كل ذلك » ، فالكلام عند ابن مالك يحتمل النفي عن كل فرد ، ويحتمل النفي عن بعض الأفراد ، وعند عبد القاهر ، لا يحتمل غير النفي عن بعض الأفراد .

(١٤) شرح التلخيص للبرقوقي ص ٦٨ .

الفصل الخامس

التقديم والتأخير

بين المفعول والفعل

يرى جمهور (١) علماء البلاغة أنه إذا قدم المفعول على الفعل ، كان تقديمه للقصر غالبا . فإذا قلت : « زيدا ضربت » ، أفاد التركيب أن « الضرب » حاصل بلا شك ، وأن المخاطب يرى أنك ضربت غير « زيد » ، فترد عليه بأنك ضربت زيدا ، ولم تضرب غيره ، وتقول لتأكيدك ، وتقريره : « زيدا ضربت لا غيره » .

ولذلك لا يصح أن تقول : « زيدا ضربت وغيره » ، لأن التقديم ، يفيد نفى الضرب عن غير زيد ، والعطف عليه ، يفيد وقوع الضرب عليه ، وهو تناقض .

وكذلك إذا قلت : « ما زيدا ضربت » ، أفاد التركيب أن « الضرب » حاصل بلا شك ، وأن المخاطب ، يزعم أنك ضربت زيدا ، فتنفى الضرب عن « زيد » ، وتنبتة لغيره ، بتقديم المفعول ، وإيقاعه بعد النفي .

ولذلك لا يصح أن تقول : « ما زيدا ضربت ولا غيره » ، لأن تقديم الاسم ، وإيقاعه بعد النفي ، يفيد اثبات الضرب واقعا على غير « زيد » ، والعطف ، يفيد عدم وقوعه على غيره ، فيتناقض ما أفاده التقديم .

(١) انظر « دلائل الإعجاز » ، ص ٨٤ ، ٨٥ - و « نهاية الإيجاز » ، ص ١٢١ ، ١٢٢ - و « المفتاح » ، ص ١٢٥ - و « الإيضاح » ، ص ٦٦ و ٦٧ - و « المطول » ، ص ١٩٨ .

وكذلك لا يصح أن تقول : « ما زيدا ضربت ، ولكن أكرمته » لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل مسلم ، لا كلام فيه ، والكلام إنما هو فى المفعول ، وقولك : « ولكن أكرمته » ، يفيد أن الكلام فى الفعل ، لا فى المفعول ، فيتدافعان .

والصحيح حينئذ أن تقول : « ما زيدا ضربت ، ولكن عمرا » .

وكذلك لا يصح أن تقول : « زيدا ضربت ، ولم أكرمه » ، لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل ثابت ، لا كلام فيه ، وأن الكلام فى المفعول ، والعطف ، يفيد أن الكلام فى الفعل ، فيتدافعان .

ومن تقديم المفعول ، لافادة القصر قوله تعالى : « ان كنتم اياه تعبدون » (٢) ، اذ معناه : ان كنتم تخصصونه بالعبادة (٣) .

وقوله تعالى : « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » (٤) .

أخرت صلة الشهادة فى الأول ، وقدمت فى الثانى ، لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم ، وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم (٥) .

(٢) فصلت / ٢٧ .

(٣) انظر « المفتاح » ، ص ١٢٦ - والايضاح ص ٦٧ - والمصباح ص ٢٣ .

(٤) البقرة / ١٤٣ .

(٥) انظر « الكشف » ، ج ١ ص ٢١٨ ، والمفتاح ص ١٢٦ ، والايضاح ص ٦٧ .

وقوله تعالى : « لالى الله تحشرون » (٦) ، اذ معناه :
اليه ، لا الى غيره (٧) .

أما اذا قدمت الفعل : فقلت : « ضربت زيدا » ، أو
« ما ضربت زيدا » ، فلا يفيد الكلام أكثر من اثبات
ضرب « زيد » ، أو نفى ضربه ، ولا يعرض لغيره ، باثبات ،
أو نفى ، ولا يدل على أن الفعل مسلم ، متفق عليه ، بين
المتكلم والمخاطب .

ولذلك يصح أن تقول : « ضربت زيدا ، وغيره » ،
و « ما ضربت زيدا ، ولا غيره » كما يصح أن تقول :
« ما ضربت زيدا ، ولكن أكرمته » ، وأن تقول :

« ضربت زيدا ، ولم أكرمه » ، لأن الكلام حينئذ في
الفعل ، لا في المفعول « (٨) » .

ومثل المفعول في ذلك سائر المتعلقات ، كالجار
والمجرور ، والظرف ، والحال ، فإن تقديمها على الفعل ، يكون
في الغالب ، لافادة القصر على المقدم ، ونفى الفعل عما
سواه ، وأن الفعل ثابت ، لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في
المتعلق .

ففي الاثبات : تقول : « بهذا أمرتك ، يوم الجمعة
قدمت ، في المسجد صليت ، راكبا جئت ، ماشيا حججت » .
فيفيد التقديم حصول الفعل ، بلا شك ، وتعلقه بالجار
والمجرور ، أو الظرف ، أو الحال المقدم ، وعدم تعلقه بغيره .

(٦) آل عمران / ١٥٨ .

(٧) انظر « المفتاح » ص ١٢٦ ، والايضاح ص ٦٧ .

(٨) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ . ٨٥ - ونهاية الایجاز ص ١٢١ .

وفى النفى : تقول : « ما بهذا أمرتك الخ » .

يفيد التقديم حصول الفعل ، بلا خلاف ، ونفى تعلقه بالمقدم ، وثبوت تعلقه بغيره .

ولذلك لا يصح أن تقول : « بهذا أمرتك وبغيره » ، لأن تقديم المفعول ، يفيد عدم تعلق الفعل بغير المقدم ، والعطف عليه ، يفيد تعلقه به ، وهو تناقض .

وأنه لا يصح أيضا أن تقول : « ما بهذا أمرتك ، ولا بغيره » ، لأن التقديم ، يفيد نفي تعلق الفعل بالمقدم . وثبوت تعلقه بغيره ، والعطف ، يفيد عدم تعلقه بالغير ، فيتدافعان .

هذا اذا قدم المتعلق ، أما اذا قدم الفعل فى هذه الأمثلة ، فانه ، لا يفيد الا ارتباطه بالمتعلق ، ولا يعرض لغيره باثبات ، أو نفي ، ولذلك يصح أن تقول : « أمرتك بكذا وكذا ، وما أمرتك بكذا وكذا » (٩) .

وقد يأتى التقديم فى غير الغالب لأغراض أخرى غير « القصر » منها :

١ - العناية بالمقدم ، والاهتمام بشأنه ، لكونه فى نفسه نصب عينك ، وأن التفات خاطر اليه فى التزايد ، كما تجدك اذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى خدمته ، وقيل لك ما الذى تتمنى ؟ تقول : « وجه الحبيب أتمنى » ، فتقدم المفعول ، لأنه الأهم عندك فى تعلق التمنى به (١٠) .

(٩) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٥ ، والمفتاح ص ١٢٦ . والمطول ص ٢٠٠ ، ونهاية الايجاز ص ١٢٢ .
(١٠) انظر « المفتاح » ص ١٢٧ .

٢ - رعاية الفاصلة ، كقوله تعالى : « خذوه فغلوه • ثم الجحيم صلوه • ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فسلكوه » (١١) •

قدم « الجحيم » والسلسلة « للفاصلة » ، اذ ليس المراد الرد على من يعتقد أنه يصلى غير الجحيم ، أو يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى ، يسلكها ، حتى يكون التقديم فيهما للاختصاص (١٢) •

٣ - ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

سريع الى ابن العم ، يلطم وجهه
وليس الى داعى الندى بسريع

٤ - كون المعمول محلا للانكار ، كما تقول : « أبعد التجربة تنخدع بزخرف القول ؟ » • فأنت لا تنكر عليه الانخداع ، وانما تنكر أن يكون ذلك بعد طول التجربة • ومنه قول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا

ينكر عليها أن تسوى بين الناس ، ولا تفرق بين كامل ، وناقص ، وأن ترى كل نار ، توقد نار كريم
• سمح •

(١١) الحاقة : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ •

(١٢) انظر « المثل السائر » ص ١٧٨ •

الباب الثالث
التقديم والتأخير
فى القرآن الكريم

الفصل الأول

ماقدم فى القرآن الكريم

والمعنى عليه

أسبابه وأسرارہ :

(١) السبق : وهو اما فى الزمان باعتبار الایجاد
كتقديم الملائكة على البشر فى قوله تعالى : « الله يصطفى
من الملائكة رسلا ومن الناس » (١) .

فان مذهب أهل السنة تفضيل البشر (٢) ، وانما قدم
الملك لسبقه فى الوجود ،

وتقديم الأزواج على الذرية فى قوله تعالى : « يأيها
النبي قل لأزواجك وبناتك » (٣) فان البنات أفضل من
الأزواج ، لكونهن بضعة منه صلى الله عليه وسلم ، وانما
قدم الأزواج ، لأنهن أسبق بالزمان (٤) .

وتقديم السنة على النوم فى قوله تعالى : « لا تأخذ
سنة ولا نوم » (٥) ، لأن العادة فى البشر ، أن تأخذ العبد
السنة قبل النوم ، فجاءت العبارة على حسب هذه
العادة (٦) .

(١) الحج / ٧٥ .

(٢) انظر « غرائب القرآن » ، ١ ص ٢٦٢ وما بعدها .

(٣) الأحزاب / ٥٩ .

(٤) البرهان ٣ ص ٢٣٩ .

(٥) البقرة / ٢٥٥ .

(٦) البرهان ٣ ص ٢٤٠ .

وتقديم الظلمات على النور فى قوله تعالى : « وجعل
الظلمات والنور » (٧) ، لأن الظلمات سابقة على النور فى
الاحساس ، وكذلك الظلمة المعنوية سابقة على النور
المعنوى .

قال تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون
شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة » (٨) .
فانتفاء العلم ظلمة ، وهو متقدم بالزمان على نور
الادراكات .

وتقديم الليل على النهار فى قوله تعالى : « وجعلنا
الليل والنهار آيتين » (٩) ، لأنه سابق عليه فى الزمن ،
ولذلك اختار العرب التأريخ بالليالى دون الأيام ، وإن
كانت الليالى مؤنثة ، والأيام مذكرة ، وقاعدتهم تغليب
المذكر الا فى التأريخ (١٠) .

أو باعتبار الانزال كقوله تعالى : « وأنزل التوراة
والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان » (١١) .
وقوله تعالى : « الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى
التوراة والانجيل » (١٢) .

وأما قوله تعالى : « وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله
وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم » (١٣) ، فانما قدم القرآن
منبها له على فضيلة المنزل اليهم (١٤) .

(٧) الأنعام / ١

(٨) النحل / ٧٨

(٩) الاسراء / ١٢

(١٠) البرهان ج٢ ص ٢٤١

(١١) آل عمران / ٤، ٣

(١٢) الاعراف / ١٥٧

(١٣) آل عمران / ١٩٩

(١٤) البرهان ج٢ ص ٢٤٥

أو باعتبار الوجوب ، والتكليف ، كقوله تعالى :
« اركعوا واسجدوا » (١٥) .

وقوله تعالى : « ان الصفا والمروة من شعائر الله » (١٦) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « نبدأ بما بدأ
الله به » .

أو بالذات ، كقوله تعالى : « مثني وثلاث ورباع » (١٧)،
وقوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم » (١٨) .

وكذا جميع الأعداء كل مرتبة ، هي متقدمة على
ما فوقها بالذات .

وأما قوله تعالى : « انما أعظمكم بواحدة أن تقوموا لله
مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم » (١٩) ، فوجه تقديم
المثنى أن المعنى حثهم على القيام بالنصيحة لله ، وترك
الهُوى ، مجتمعين ، متساوين ، أو منفردين ، متفكرين .
ولا شك أن الأهم حالة الاجتماع ، فبدأ بها .

(٢) السببية : كتقديم العزيز على الحكيم فى قوله
تعالى : « وما من اله الا الله وان الله لهو العزيز
الحكيم » (٢٠) ، لأنه عز ، فحكم .

-
- (١٥) الحج / ٧٧
 - (١٦) البقرة / ١٥٨
 - (١٧) النساء / ٣
 - (١٨) المجادلة / ٧
 - (١٩) سبأ / ٤٦
 - (٢٠) آل عمران / ٦٢

(م ٦ - التقديم والتأخير)

وتقديم العليم على الحكيم فى قوله تعالى : « قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم » (٢١)، لأن الاحكام ناشئة عن العلم .

وأما تقديم الحكيم عليه فى سورة الأنعام فى قوله تعالى : « نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم » (٢٢)، وقوله تعالى : « خالدين فيها الا ما شاء الله ان ربك حكيم عليم » (٢٣) ، وقوله تعالى : « سيجزئهم وصفهم انه حكيم عليم » (٢٤) ، فلأنه مقام تشريع الأحكام « (٢٥) .

وقوله تعالى : « اياك نعبد واياك نستعين » (٢٦) .

قدمت العبادة ، لأنها سبب حصول الاعانة .

وقوله تعالى : « ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » (٢٧) .

قدمت التوبة ، لأنها سبب الطهارة .

وقوله تعالى : « ويل لكل أفاك أثيم » (٢٨) .

قدم الافك ، لأنه سبب الاثم .

وقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهورا لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسى كثيرا » (٢٩) .

(٢١) البقرة / ٣٢ .

(٢٢) الأنعام / ٨٣ .

(٢٣) الأنعام / ١٢٨ .

(٢٤) الأنعام / ١٢٩ .

(٢٥) الاتقان ح ٣ ص ٤٥ .

(٢٦) فاتحة الكتاب / ٥ .

(٢٧) البقرة / ٢٢٢ .

(٢٨) الجاثية / ٧ .

(٢٩) الفرقان / ٤٨ ، ٤٩ .

قدم احياء الأرض ، لأنه سبب احياء الأنعام ،
والأناسي ، و قدم احياء الأنعام ، لأنه مما يحييا به
الناس ، بأكل لحومها ، وشرب ألبانها (٣٠) .

(٣) الكثرة : كقوله تعالى : « فمنكم كافر ومنكم
مؤمن (٣١) » ، قدم الكافر ، لأنه أكثر ، بدليل قوله تعالى :
« وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » (٣٢) .

وقوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا
من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق
بالخيرات بإذن الله » (٣٣) .

قدم الظالم لنفسه للإيذان بكثرتة ، وأن معظم الخاق
على ظلم نفسه ، ثم ثنى بالمقتصدين ، لأنهم قليل بالاضافة
الى الظالمين ، ثم ثلث بالسابقين ، لأنهم أقل من
المقتصدين (٣٤) .

وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما » (٣٥) ، وقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة » (٣٦) .

قدم في الآية الأولى « السارق » ، لأن السرقة في
الذكر أكثر ، و قدم في الثانية « الزانية » ، لأن الزنا
فيهن أكثر (٣٧) .

-
- (٣٠) الكشف ٣ ص ٩٥ .
(٣١) التغابن / ٢ .
(٣٢) يوسف / ١٠٣ .
(٣٣) فاطر / ٣٢ .
(٣٤) المثل السائر ص ١٨٢ .
(٣٥) المائدة / ٣٨ .
(٣٦) النور / ٢ .
(٣٧) الاتقان ٣ ص ٤٥ .

وأما قوله تعالى : « الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » (٣٨) ، فمسوق لذكر النكاح ، والزجل أصل فيه ، لأنه هو الراغب ، والخاطب ، ومنه يبدأ الطلب (٣٩) .

وقوله تعالى : « ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم (٤٠) » .

قل ابن الحاجب فى أماليه (٤١) : انما قدم الأزواج ، لأن المقصود الاخبار أن فيهم أعداء ، ووقع ذلك فى الأزواج أكثر منه فى الأولاد ، فكان أقعد فى المعنى المراد ، فقدم .

ولذلك قدمت الأموال فى قوله تعالى : « انما أموالكم وأولادكم فتنة » (٤٢) ، لأن الأموال ، لاتكاد تفارقها الفتنة ، بدليل قوله تعالى : « ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى » (٤٣) ، وقوله تعالى : « أمرنا مترفينا ففسقوا فيها » (٤٤) ، وليست الأولاد فى استلزام الفتنة مثلها ، فكان تقديمها أولى .

ومن هذا القبيل تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع فى القرآن غالباً ، ولهذا ورد : « ان رحمتى غلبت غضبى » (٤٥) .

(٣٨) النور / ٣ .

(٣٩) الكشاف ج ٣ ص ٥٠ .

(٤٠) التغابن / ١٤ .

(٤١) أمالى ابن الحاجب ص ٧٠ .

(٤٢) التغابن / ١٥ .

(٤٣) العلق / ٦ ، ٧ .

(٤٤) الاسراء / ١٦ .

(٤٥) الانتقان ج ٣ ص ٤٥ .

وأما تقديم التعذيب على المغفرة فى قوله تعالى :
« ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز
الحكيم » (٤٦) فللمسياق .

(٤) التشريف : كتقديم الذكر على الأنثى فى قوله
تعالى : « ان المسلمين والمسلمات » (٤٧) وقوله تعالى :
« ألكم الذكر وله الأنثى » (٤٨) .

وأما تقديم الاناث فى قوله تعالى : « يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور » (٤٩) ، فلجبرهن ، اذ هن
موضع الانكسار ، ولهذا جبر الذكور بالتعريف للاشارة
الى ما فاتهم من فضيلة التقديم ، لأن التعريف تنويه
بالذكر ، كأنه قال : ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين
الذين لا يخفون عليكم (٥٠) .

ويحتمل أن يكون انما قدم الاناث على الذكور مع
تقدمهم عليهن ، لأنه ذكر البلاء فى آخر الآية الأولى (٥١) ،
وكفران الانسان بنسيانته للرحمة السابقة عنده ، ثم عقب
ذلك بذكر ملكه ومشيتته . وذكر قسمة الأولاد ، فقدم
الاناث ، لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء ، لا ما يشاؤه
الانسان ، فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاؤه
الانسان ، ولا يختاره أهم ، والأهم واجب التقديم ، وليلى
الجنس الذى كانت العرب تعدد بلاء ذكر البلاد (٥٢) .

• (٤٦) المائدة / ١١٨

• (٤٧) الأحزاب / ٣٥

• (٤٨) النجم / ٢١

• (٤٩) الشورى / ٤٩

• (٥٠) البرهان ٢ ص ٢٥٢

(٥١) وهى قوله تعالى : « فان عرضوا فما أرسلناك عليهم حفيفا
ان عليك الا البلاغ وانا اذا انقنا الانسان منا رحمة فرح بها وان
تصيبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور » .
• (٥٢) المثل السائر ص ١٨٢

وتقديم الحر على العبد فى قوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد » (٥٣) .

وتقديم الحى على الميت فى قوله تعالى : « وما يستوى الأحياء ولا الأموات » (٥٤) .

وتقديم الرسول على النبى فى قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى » (٥٥) .

وتقديم العاقل على غير العاقل فى قوله تعالى : « يسبح له من فى السموات والأرض والطير صافات » (٥٦)، وأما تقديم الأنعام فى قوله تعالى : « تأكل منه أنعامهم وأنفسهم » (٥٧) ، فلأنه تقدم ذكر الزرع ، فناسب تقديم الأنعام .

وتقديم الذين يعلمون على الذين حرموا فضيلة العلم فى قوله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٥٨) .

وتقديم الغيب على الشهادة فى قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » (٥٩) ، لأن علم الغيبيات أشرف من المشاهدات .

وتقديم الحلق على التقصير فى قوله تعالى : « محلقين رءوسكم ومقصرين » (٦٠) .

-
- (٥٣) البقرة / ١٧٨
 - (٥٤) فاطر / ٢٢
 - (٥٥) الحج / ٥٢
 - (٥٦) النور / ٤١
 - (٥٧) السجدة / ٢٧
 - (٥٨) الزمر / ٩
 - (٥٩) المؤمنون / ٩٢
 - (٦٠) الفتح / ٢٧

وتقديم النبي صلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه
فى قوله تعالى : « واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك
ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم
ميثاقا غليظا » (٦١) .

وتقديم جبريل على ميكائيل فى قوله تعالى : « من
كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو
للكافرين » (٦٢) ، لأن جبريل صاحب الروح والقلم ،
وميكائيل صاحب الأرزاق ، والخيرات النفسانية أفضل
من الخيرات الجسمانية (٦٣) .

وتقديم المهاجرين على الأنصار فى قوله تعالى :
« والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار » (٦٤) ،
لأنهم أفضل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا الهجرة
لكنت امراً من الأنصار » ، وبآلية احتج الصديق رضى
الله عنه على تفضيلهم ، وتعيين الامامة فيهم .

وتقديم القلب على السمع والبصر فى قوله تعالى :
« ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم
غشاوة » (٦٥) .

قدم القلب على السمع والبصر ، لأن الحواس خدمة
القلب ، وموصلة اليه ، وهو المقصود ، ثم قدم السمع
على البصر ، لأن السمع أشرف ، ولذا وقع فى وصفه تعالى :
« سميع بصير » (٦٦) ، بتقديم السمع .

(٦١) الأحزاب / ٧ .

(٦٢) البقرة / ٩٨ .

(٦٣) البرهان ٣ ص ٢٥٦ .

(٦٤) التوبة / ١٠٠ .

(٦٥) البقرة / ٧ .

(٦٦) الحج / ٦١ .

وأما تأخير القلب عن السمع فى قوله تعالى : « وختم على سمعه وقلبه » (٦٧) ، فلأن العناية هناك بضم المتصاممين عن السماع ، ومنهم الذين كانوا يجعلون القطن فى آذانهم ، حتى لا يسمعوا ، ولهذا صدرت السورة بذكرهم فى قوله تعالى : « ويل لكل أفك أثيم ، يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبرا كأن لم يسمعها » (٦٨) .

وتقديم موسى على هارون فى قوله تعالى : « رب موسى وهارون » (٦٩) ، لاصطفائه بالكلام ، وكونه من أولى العزم .

وأما تقديم هارون عليه فى سورة طه فى قوله تعالى : « فأتقى السحرة سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى » (٧٠) فلتناسب رؤوس الآى .

وتقديم الانس على الجن حيث ذكرا فى القرآن لشرفهم على الجن ، كقوله تعالى : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (٧١) .

وقوله تعالى : « فبيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان » (٧٢) ن

وقوله تعالى : « لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان » (٧٣) .

(٦٧) الجاثية / ٢٣ .

(٦٨) الجاثية / ٨٠، ٧٠ .

(٦٩) الأعراف / ١٢٢ .

(٧٠) طه / ٧٠ .

(٧١) الاسراء / ٨٨ .

(٧٢) الرحمن / ٣٩ .

(٧٣) الرحمن / ٥٦ .

وقوله تعالى : « وأنا ظننا أن لن نقول الانس والجن على الله كذبا (٧٤) » .

وأما تقديم الجن في قوله تعالى : « يا معشر الجن والانس » (٧٥) ، فلأنهم أقدم في الخلق ، فيكون من قبيل التقديم بالزمان ، ولهذا لما أخر في آية الحجر صرح بالقبليّة بذكر خلق الانسان ، ثم قال : « والجان خلقناه من قبل » (٧٦) .

أو لأنهم أقوى أجساما ، وأعظم اقديما ، ولهذا قدموا في قوله تعالى : « يا معشر الجن والانس ان استطعتم أن ينفذوا من أقطار السموات والأرض » (٧٧) ، وقوله تعالى : « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير » (٧٨) ويجوز أن يكون تقديمهم على الانس في هذه المواضع من باب تقديم الأعجب ، لأن خلقها أغرب (٧٩) .

والأجود أن يقال : انما قدم الجن في قوله تعالى : « يا معشر الجن والانس » ، لأن المقام مقام تسلط ، واجترأ ، والجن أحق بذلك ، فلهذا قدمهم .

وأما تقديم الجن في قوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (٨٠) ، فلأن المقام مقام خطاب بامتنال الأوامر في العبادة ، فقدمهم لما كانب المخالفة منهم في ترك العبادة أكثر من الانس (٨١) .

(٧٤) الجن / ٥ .

(٧٥) الأنعام / ١٣٠ .

(٧٦) الحجر / ٢٧ .

(٧٧) الرحمن / ٣٣ .

(٧٨) النمل / ١٧ .

(٧٩) البرهان ج٢ ص ٢٥٨ .

(٨٠) الذاريات / ٥٦ .

(٨١) الطراز ج٢ ص ٦٢ .

وتقديم الأنفس على الأموال فى قوله تعالى : « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم » (٨٢) .

وأما تقديم الأموال فى قوله تعالى : « وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله » (٨٣) ، فوجه التقديم أن الجهاد ، يستدعى تقديم انفاق الأموال ، فهو من باب السبق بالسببية (٨٤) .

وتقديم السموات على الأرض فى قوله تعالى : « خلق السموات والأرض بالحق » (٨٥) وأما تأخيرها عنها فى قوله تعالى : « والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » (٨٦) ، فلأن الآية فى سياق الوعد والوعيد ، وانما هو لأهل الأرض .

وكذا قوله تعالى : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات » (٨٧) .

وتقديم الشمس على القمر فى قوله تعالى : « والشمس والقمر » (٨٨) ، لأن الحكماء يقولون : « ان نور القمر مستمد من نور الشمس » .

قال الشاعر :

يا مفردا بالحسن والشكل

من دل عينيك على قتلى

البدر من شمس الضحى نوره

والشمس من نورك تستملى

(٨٢) التوبة / ١١١ .

(٨٣) الأنفال / ٧٢ .

(٨٤) البرهان ج ٣ ص ٢٥٦ .

(٨٥) العنكبوت / ٤٤ .

(٨٦) الزمر / ٦٧ .

(٨٧) إبراهيم / ٤٨ .

(٨٨) الحج / ١٨ .

واما ذأخير الشمس عن القمر فى قوله تعالى « ألم
تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا • وجعل القمر فيهن
نورا وجعل الشمس سراجا » (٨٩) •

فيحتمل وجهين : مناسبة رعوس الآى ، أو أن انتفاع
اهل السموات به أكثر ، قال ابن الأنبارى : يقال : إن القمر
وجهه ، يضىء لأهل الشمس ، وظهره الى الأرض ، ولهذا
قال تعالى : « فيهن » لما كان أكثر نوره يضىء الى أهل
السماء •

(٥) المناسبة . وهى اما مناسبة المتقدم لسياق
الكلام ، كقوله تعالى : « ولكم فيها جمال حين
تريحون وحين تسرحون » (٩٠) •

فان الجمال بالجمال ، وان كان ثابتا حالتى السراج
والاراحة ، الا أنها حالة اراحتها - وهى مجيئها من المرعى
آخر النهار - يكون الجمال بها أفخر ، اذ هى بطنان ،
ودالة سراجها للمرعى أول النهار . يكون الجمال بها دون
الأولى ، اذ هى خماص (٩١) •

قال الزمخشري : « فان قلت : لم قدمت الاراحة على
التسريح ؟ قلت : لأن الجمال فى الاراحة أظهر ، اذا أقبلت
ملأى البطون دفلة الضروع ، ثم أوت الى الحظائر حاضرة
لأهلها » (٩٢) •

(٨٩) نوح : ١٦، ١٥ •

(٩٠) النحل / ٦ •

(٩١) الاتقان ٣ ص ٤٣ •

(٩٢) الكشاف ٢ ص ٤٠١

وقوله تعالى : « وجعلناها وابنها آية للعالمين » (٩٣) ،
قدمها على الابن لما كان السياق في ذكرها في قوله :
« والتي أحصنت فرجها » (٩٤) ، ولذلك قدم الابن في قوله :
« وجعلنا ابن مريم وأمه آية » (٩٥) ، وحسنه تقدم موسى
في الآية قبله .

وقوله تعالى : « وكلا آتيناه حكما وعلما » (٩٦) ، قدم
الحكم ، وان كان العلم سابقا عليه ، لأن السياق فيه لقوله
تعالى في أول الآية : « اذ يحكمان في الحرث » (٩٧) .

واما مناسبة لفظ هو من التقدم والتأخر ، كقوله
تعالى : « ان شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر » (٩٨) .

وقوله تعالى : « ثلة من الأولين وثلة من الآخرين » (٩٩) .

وقوله تعالى : « له الحمد في الأولى والآخرة » (١٠٠) .

وقوله تعالى : « علمت نفس ما قدمت وأخرت » (١٠١) .

وقوله تعالى : « ينبأ الانسان يومئذ بما قدم
وأخر » (١٠٢) .

وقوله تعالى : « هو الأول والآخر » (١٠٣) .

-
- (٩٣) الأنبياء / ٩١
 - (٩٤) الأنبياء / ٩١
 - (٩٥) المؤمنون / ٥٠
 - (٩٦) الأنبياء / ٧٩
 - (٩٧) الأنبياء / ٧٨
 - (٩٨) المدثر / ٣٧
 - (٩٩) الرافعة / ٤٠، ٣٩
 - (١٠٠) القصص / ٧٠
 - (١٠١) الانفطار / ٥
 - (١٠٢) القيامة / ١٣
 - (١٠٣) الحديد / ٣

وأما قوله تعالى : « فله الآخرة والأولى » (١٠٤) فلمراعاة
الفاصلة .

وكذا قوله تعالى : « جمعناكم والأولين » (١٠٥) .
وأما قوله تعالى : « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون » (١٠٦) .

فقدم نفى التأخير ، لأنه الأصل ، وإنما ذكر التقدم ،
مع عدم إمكان التقدم نفياً لأطراف الكلام كله (١٠٧) .

(٦) الحث عليه : والحض على القيام به ، حذرا من
التهاون به ، كتقديم تنفيذ الوصية على وفاء الدين في
قوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » (١٠٨)
فإن وفاء الدين مقدم على الوصية شرعا ، لكن قدم
الوصية ، لأنهم كانوا يتساهلون بتأخيرها ، بخلاف
الدين (١٠٩) .

قال الزمخشري : « فإن قلت : لم قدمت الوصية على
الدين ، والدين مقدم عليها في الشريعة ؟ قلت : لما كانت
الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض ،
كان إخراجها ، مما يشق على الورثة ، ويتعاضدهم ، ولا
تطيب أنفسهم بها ، فكان أداؤها مظنة للتفريط ، بخلاف
الدين ، فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه ، فلذلك قدمت على
الدين ، بعثا على وجوبها ، والمسارة إلى إخراجها مع

(١٠٤) النجم / ٢٥ .

(١٠٥) المرسلات / ٢٨ .

(١٠٦) النحل / ٦١ .

(١٠٧) البرهان ج٣ ص ٢٦٤ .

(١٠٨) النساء / ١١ .

(١٠٩) الاتقان ج٣ ص ٤٤ .

الساكنين ، ولذلك جئ بكلمة « أو » للتسوية بينهما فى
الرجوب « (١١٠) .

(٧) الاهتمام عند المخاطب : كقوله تعالى : « فأتبع
سببا . حتى اذا بلغ مغرب الشمس » (١١١) .

قيل : لماذا بدأ بالمغرب قبل المشرق ، وكان مسكن ذى
القرنين من ناحية المشرق ؟

قيل : القصد الاهتمام ، اما لتمرر أهله ، وكثرة طغيانهم
فى ذلك الوقت ، أو غير ذلك مما لم ينته اليه علمه (١١٢) .

(٨) التنبيه على أن السبب مرتب ، كقوله تعالى :
« يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم (١١٣) .

قدم الجباه ، ثم الجنوب ، ثم الظهر ، لأن مانع
الصدقة فى الدنيا ، كان يصرف وجهه أولا عن السائل ،
ثم ينزى بجانبه ، ثم يتولى بظهره (١١٤) .

(٩) الترقى من الأدنى الى الأعلى ، كقوله تعالى : « أم
لهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبسطون بها أم لهم
أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها » (١١٥) .

بدأ بالأدنى لغرض الترقى ، لأن اليد أشرف من الرجل ،
والعين أشرف من اليد ، والسمع أشرف من البصر (١١٦) .

(١١٠) الكشف ١ ص ٥٠٨ وما بعدها .

(١١١) الكشف / ٨٦.٨٥ .

(١١٢) البرهان ٢ ص ٢٦٧ .

(١١٣) التوبة / ٣٥ .

(١١٤) البرهان ٢ ص ٢٦٨ .

(١١٥) الأعراف / ١٩٥ .

(١١٦) الاتقان ٢ ص ٤٦ .

(١٠) المرتبة : كتقديم « سميع » على « عليم » فى قوله تعالى : « واتقوا الله ان الله سميع عليم » (١١٧) ، فانه يقتضى التخويف ، والتهديد ، فبدأ بالسميع ، لتعلقه بالأصوات ، وان من سمع حسك ، فقد يكون أقرب اليك فى العادة ممن يعلم ، وان كان علم الله تعلق بما ظهر . وما بطن (١١٨) .

وكتقديم « غفور » على « رحيم » فى قوله تعالى : « ان الله غفور رحيم » (١١٩) . فان المغفرة سلامة ، والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة . وانما تأخرت فى آية سبأ فى قوله تعالى : « وهو الرحيم الغفور » (١٢٠) . لأنها منتظمة فى سلك تعداد أصناف الخلق من المكلفين وغيرهم ، وهو قوله : « ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو الرحيم الغفور » ، فالرحمة شملتهم جميعا ، والمغفرة تخص بعضا ، والعموم قبل الخصوص بالرتبة (١٢١) .

وقوله تعالى : « وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتى للطائفين والعاكفين والركع السجود » (١٢٢) .

قدم الطائفين ، لأن سياق الآية فى عظم العناية بالبيت ، والطائفون أقرب مايكونون اليه ، ثم ثنى بالقائمين ، وهم العاكفون ، لأنهم يخصون موضعا بالركوف ، والطواف بخلافه ، فكان أعم منه ، والأعم قبل الأخص ، ثم ثلث

-
- (١١٧) الحجرات ١/
(١١٨) البرهان ٣ ص ٢٤٩ .
(١١٩) البقرة / ١٧٣ .
(١٢٠) سبأ / ٢ .
(١٢١) البرهان ٣ ص ٢٤٩ .
(١٢٢) البقرة / ١٢٥ .

بالركع ، لأن الركوع ، لا يلزم أن يكون في البيت .
ولا عنده (١٢٣) .

وقوله تعالى : « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا
وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق » (١٢٤) .

فإن الغالب أن الذين يأتون رجالا من مكان قريب ،
والذين يأتون على الضامر من البعيد (١٢٥) .

(١٢) الداعية : كتقدم الأمر بغض الأبصار على حفظ
الفروج ، في قوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
ويحفظوا فروجهم (١٢٦) ، لأن البصر داعية الفرج ، لقوله
صلى الله عليه وسلم : « العينان تزنيان ، والفرج يصدق
ذلك ، أو يكذبه » .

قال الزمخشري : « فإن قلت لم قدم غض الأبصار على
حفظ الفروج ؟ ، قلت : « لأن النظر يريد الزنا ، ورائد
الفجور ، والبلى فيه أشد ، وأكثر ، ولا يكاد يقدر
على الاحتراس منه » (١٢٧) .

(١٣) التعظيم : كقوله تعالى : « ومن يطع الله
والرسول » (١٢٨) .

وقوله تعالى : « شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة
وأولوا العلم (١٢٩) » .

-
- (١٢٣) البرهان ٣ ص ٢٥٠ - والطراز ٢ ص ٦٢ وما بعدها .
(١٢٤) الحج / ٢٧ .
(١٢٥) البرهان ٣ ص ٢٤٩ .
(١٢٦) النور / ٣٠ .
(١٢٧) الكشاف ٣ ص ٦١ .
(١٢٨) النساء / ٦٩ .
(١٢٩) آل عمران / ١٨ .

وقوله تعالى : « انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا » (١٣٠) .

وقوله تعالى : « ان الله وملائكته يصلون على النبي » (١٣١) .

(١٤) التعجب من شأنه : كقوله تعالى : وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير » (١٣٢) .

قدم الجبال على الطير ، لأن تسخيرها له ، وتسبيحها أعجب ، وأدل على القدرة ، وأدخل في الاعجاز ، لأنها جماد ، والطير حيوان ناطق (١٣٣) .

(١٥) كونه أدل على القدرة ، كقوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع » (١٣٤) .

قدم في الذكر ، من يمشى على بطنه ، لأنه أدل على باهر القدرة ، وعجيب الصنعة من غيره ، اذ هو ماش بغير الآلة المخلوقة للمشى ، وثنى بمن يمشى على رجلين ، لأنه أدخل في الاقتدار ممن يمشى على أربع ، لأجل كثرة آلات المشى في الأربع .

قال الزمخشري : « فان قلت : « لم جاءت هذه الأجناس الثلاثة على هذا الترتيب ؟

(١٣٠) المسألة / ٥٥ .

(١٣١) الأحزاب / ٥٦ .

(١٣٢) الأنبياء / ٧٩ .

(١٣٣) الكشاف ج ٢ ص ١٠١ .

(١٣٤) النور / ٤٥ .

قلت : قدم ماهو أعرق فى القدرة ، وهو الماشى بغير آلة مشى من أرجل ، أو قوائم ، ثم الماشى على رجلين ، ثم الماشى على أربع (١٣٥) .

(١٦) رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « أم لم يبدأ بما فى صحف موسى وإبراهيم الذى وفى » (١٣٦) .

وقوله تعالى : « فانه يعلم السر وأخفى » (١٣٧) .

وقوله تعالى : « فأخذه الله نكال الآخرة والأولى » (١٣٨) .

(١٧) قصد البداء والختم به : للاعتناء بشأنه ، كقوله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم » (١٣٩) .

وقوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة » (١٤٠) .

وقوله تعالى : « انى أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون » (١٤١) .

فانه لولا ما أسلفناه ، لقليل : ما تكتمون ، وما تبدون ، لأن الوصف بعلمه أمدح ، كما قيل : « يعلم سركم

(١٣٥) الكشاف ج٢ ص ٧١ .

(١٣٦) النجم / ٣٧، ٣٦ .

(١٣٧) طه / ٧ .

(١٣٨) النازعات / ٣٥ .

(١٣٩) آل عمران / ١٠٦ .

(١٤٠) الجمعة / ١١ .

(١٤١) البقرة / ٣٣ .

وجهركم « (١٤٢) ، « عالم الغيب والشهادة » (١٤٣) ، « والله يعلم ما تسرون وما تعلنون » (١٤٤) .

(١٨) قصد الترتيب ، كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » (١٤٥) .

فإن ادخال المسح بين الغسلين ، وقطع النظر عن النضير مع مراعاة ذلك في لسانهم ، دليل على قصد الترتيب ، ولهذا قل الشافعي : ان الترتيب واجب في الوضوء ، لأن فاء التعقيب في قوله : « فاغسلوا » ، توجب تقديم غسل الرجل ، ثم سائر الأعضاء على الترتيب ، ولأنه تعالى : أدرج الممسوح في المغسول ، فدل هذا على أن الترتيب المذكور في الآية واجب ، لأن إهمال الترتيب في الكلام مستقبح ، فوجب تنزيه كلام الله تعالى عنه .

-
- (١٤٢) الأنعام / ٣ .
 - (١٤٣) الرعد / ٩ .
 - (١٤٤) النحل / ١٩ .
 - (١٤٥) المائدة / ٦ .

الفصل الثاني

ماقدم فى القرآن الكريم

والنية به التأخير

ان هذا النوع قد أشكل معناه بحسب الظاهر ، فلما عرف أنه من باب التقديم ، والتأخير اتضح .

وقد تعرض السلف لذلك فى آيات منها :

ما أخرجه ابن أبى حاتم عن قتادة فى قوله تعالى :
« ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى » (١) .
قال هذا من تقاديم الكلام ، يقول :

« لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما » (٢) .

يقول الزمخشري : « وأجل مسمى » لا يخلو من أن يكون معطوفا على « كلمة » ، أو على الضمير فى « كان » ، أى لكان الأخذ العاجل ، وأجل مسمى لازمين لهم ، كما كانا لازمين لعاد وشمود ، ولم ينفرد الأجل المسمى دون الأخذ العاجل (٣) .

ولم يكشف الزمخشري النقاب عن سر التقديم فى الآية السكريمة . ويبدو لى أنه لمراعاة الفاصلة ، لأنه لو أخر « لكان لزاما » عن « وأجل مسمى » فات تناسب

(١) طه / ١٢٩ .

(٢) الاتقان ٣ ص ٣٨

(٣) الكشف ٢ ص ٥٥٨ .

الفواصل ، لأن قبله : « ان فى ذلك لآيات لأولى النهى (٤) .
وبعده : « لعلك ترضى » (٥) .

ومنها قوله تعالى : « أفرأيت من اتخذ الهه هواه » (٦) .
وأصل الكلام : « هواه الهه » كما تقول : اتخذ
الصنم معبودا ، لأن من اتخذ الهه هواه غير مذموم ، فقدم
المفعول الثانى للعناية به ، كما تقول : « علمت منطلقا
زيدا » لفضل عنايتك بانطلاقه (٧) .
ومنها قوله تعالى : « فأردت أن أعيبها » (٨) .

قدم على ما بعده ، وهو مؤخر فى المعنى للعناية
والتوافق .

قال الزمخشري : « فان قلت : قوله - فأردت أن أعيبها -
مسبب عن خوف الغصب عليها ، فكأن حقه أن يتأخر عن
السبب ، فلم قدم عليه ؟ قلت : النية به التأخير ، وانما
قدم للعناية ، ولأن خوف الغصب ليس هو السبب وحده ،
ولكن مع كون السفينة للمساكين ، فتوسط ارادة العيب
بين السفينة والمسكنة ، كتوسط « الظن » بين المبتدأ والخبر
فى قولك : « زيد ظنى مقيم » فى أنه يتعلق بالطرفين » (٩) .

ومنها قوله تعالى : « فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله » (١٠) أى مخلف رسله وعده .

(٤) طه / ١٢٨ .

(٥) طه / ١٣٠ .

(٦) الجاثية / ٢٢ .

(٧) الاتقان ٢ ص ٣٩ .

(٨) الكهف / ٧٩ .

(٩) الكشف ٢ ص ٤٩٥ .

(١٠) ابراهيم / ٤٧ .

ولقد كشف الزمخشري النقاب عن سر التقديم فى الآية فقال : « فان قلت :

« هلا قيل مخلف رسله وعده ، ولم قدم المفعول الثانى على الأول ؟ قلت :

قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلا ، كقوله - ان الله لا يخلف الميعاد - ثم قال « رسله » ليؤذن أنه اذا لم يخلف وعده أحدا ، وليس من شأنه اخلاف المواعيد ، كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته ، وصفوته ؟ (١١) .

ومنها قوله تعالى : « وغرابيب سود » (١٢) .

قال أبو عبيدة : الغرابيب : الشديد السواد ، فى الكلام تقديم ، وتأخير ، والتقدير : « سود غرابيب » ، ولكنه لم يكشف النقاب عن سر التقديم فى الآية (١٣) .

ولقد كشف الزمخشري عن هذا السر ، فقال : « فان قلت : « الغرابيب تأكيد للأسود ، يقال : أسود غرابيب ، وأسود حلكوك ، وهو الذى أبعد فى السواد ، وأغرب فيه ، ومنه الغراب ، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد ، كقولك : أصفر فاقع ، وأبيض يقق ، وما أشبه ذلك ، قلت : وجهه أن يضمر المؤكد قبله ، ويكون الذى بعده تفسيراً لما أضمّر ، كقول النابغة : « والمؤمن العائذات الطير » .

وانما يفعل ذلك لزيادة التأكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقى : « الاظهار والاضمار جميعا » (١٤) .

(١١) الكشف ح ٢ ص ٢٨٤ .

(١٢) فاطر / ٢٧ .

(١٣) مجاز القرآن ح ٢ ص ١٥٤ .

(١٤) الكشف ح ٣ ص ٣٠٧ .

ومنها قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم » (١٤) ، أى: زين للمشركين شركاؤهم قتل أولادهم ، لأن الشياطين ، كانوا ، يحسنون لهم قتل بناتهم خشية العار ، وقدم المفعول لشدة الاعتناء به (١٥) .

ومنها قوله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين » (١٦) ، أى اثنين الهين ، لأن اتخاذ اثنين . يقع على ما يجوز ، وما لا يجوز ، و « الهين » لا يقع الا على ما لا يجوز ، ف « الهين » أخص ، فكان جعله صفة أولى (١٧) ولكنه قدم وجعل موصوفا ، ليعلم أن النهى راجع الى التعدد ، لا الى الجنسية ، لأن الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية ، والعدد المخصوص ، فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما ، والذي يساق اليه الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكده ، فدل به على القصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت : انما هو اله ، ولم تؤكده بواحد ، لم يحسن ، وخيل أنك ، ثنيت الالهية ، لا الرحمانية (١٨) .

ومنها قوله تعالى : « لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (١٩) .

فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة قال : هذا من التقديم والتأخير ، يقول : « لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا » (٢٠) .

(١٤) الأنعام / ١٢٧ .

(١٥) غرائب القرآن ح ٨ ص ٢٧ .

(١٦) النحل / ٥١ .

(١٧) البرهان ح ٢ ص ٢٨٢ .

(١٨) الكشف ح ٢ ص ٤١٢ .

(١٩) ص / ٢٦ .

(٢٠) الاتقان ح ٢ ص ٣٩ .

ولكنه لم يكشف النقاب عن سر التقديم .
ويبدو لى أن التقديم فى الآية لمراعاة الفاصلة ، لأن
قبله :

« فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب » (٢١) .
ومنها قوله تعالى : « اقتربت الساعة وانشق
القمر » (٢٢) .

الأصل : « انشق القمر واقتربت الساعة » ، لأن انشقاق
القمر ، يدل على اقتراب الساعة ، من جهة أن ذلك يدل على
جواز انخراق السماويات وخرابها (٢٣) .

وقدم اقتراب الساعة على انشقاق القمر ، لمراعاة
الفاصلة .

ومنها قوله تعالى : « فأنهم عدو لى الرب
العالمين » (٢٤) ، أى فأننا عدو آلهتهم وأصنامهم ، وكل
معبود يعبدونه من دون الله .

ولعل سر التقديم فى الآية ، أنه أراد أن يصور المسألة
فى نفسه ، فكأنه يقول لهم : انى فكرت فى أمرى ، فرأيت
عبادتى لها عبادة للعدو ، فاجتنبتها ، وآثرت عبادة من
الخير كله منه ، وأراهم بذلك أنها نصيحة ، نصح بها نفسه
أولا ، وبنى عليها تدبير أمره ، لينظروا ، فيقولوا : مانصحننا
إبراهيم ، الا بما نصح به نفسه ، وما أراد لنا الا ما أراد
لروحه ، ليكون أدعى لهم الى القبول ، وأبعث على الاستماع

(٢١) ص ٢٥ /

(٢٢) القمر / ١

(٢٣) غرائب القرآن ح ٢٧ ص ٤٩

(٢٤) الشعراء / ٧٧

منه ، ولأنه دخل فى باب من التعريض ، وقد يبلغ التعريض للمنصوح ، ما لا يبلغه التصريح ، لأنه يتأمل فيه ، فربما قتاده التأمل الى التقبل (٢٥) .

ومنها قوله تعالى : « ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب » ، أى فزعوا ، وأخذوا ، فلا فوت ، لأن الفوت يكون بعد الأخذ (٢٧) والسر فى التقديم هو شدة الاعتناء بالمقدم ، لأنه هو المقصود .

ومنها قوله تعالى : « والذى أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى » (٢٨) ، أى أحوى غثاء ، أى أخضر ، يميل الى السواد (٢٩) .

وأخر رعاية للفاصلة .

ومنها قوله تعالى : « واذا قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون » فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويرىكم آياته لعلكم تعقلون » (٣٠) .

قال البغوى : « هذه أول القصة ، وان كان مؤخرا فى التلاوة » (٣١) .

وقال الواحدى : « كان الاختلاف فى القاتل قبل ذبح البقرة ، وانما أخر فى الكلام ، لأنه تعالى لما قال : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ٠٠٠ » (٣٢) علم المخاطبون أن

(٢٥) الكشف ٢ ص ١١٦ .

(٢٦) سبأ / ٥١ .

(٢٧) البرهان ٢ ص ٢٨٢ .

(٢٨) الأعلى / ٥٤ .

(٢٩) البرهان ٢ ص ٢٨٠ .

(٣٠) البقرة / ٧٢، ٧٣ .

(٣١) معالم التنزيل ١ ص ٢٠٥ بهامش تفسير ابن كثير .

(٣٢) أنظر : البسيط فى التفسير ص ٢٢٣ : ٢٤٥ بتصريف .

البقرة لا تذبح الا للدلالة على قاتل خفيت عينه عليهم ، فلما استقر علم هذا فى نفوسهم ، أتبع بقوله : « واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها » فسألتهم موسى ، فقال : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » .

وقال الزمخشري : « فان قلت فما للقصة ، لم تقص على ترتيبها ، وكان حقها أن يقدم ذكر القتل ، والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها ، وأن يقال : واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها فقلنا اذبحوا بقرة واضربوه ببعضها . قلت : كل ماقص من قصص بنى اسرائيل ، انما قص تعديدا لما وجد منهم من الجنايات ، وتقريعا لهم عليها ، ولما جدد فيهم من الآيات العظام ، وهاتان قصتان ، كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقريع ، وان كانتا متصلتين متحدتين : فالأولى لتقريعهم على الاستهزاء وترك المسارعة الى الامتثال ، وما يتبع ذلك ، والثانية للتقريع على قتل النفس المحرمة ، وما يتبعه من الآية العظيمة ، وانما قدمت قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتل ، لأنه لو عمل على عكسه ، لكانت قصة واحدة ، ولذهب الغرض من تثنية التقريع ، ولقد روعيت نكتة بعدما استؤنفت الثانية استئناف قصة برأسها أن وصلت بالأولى دلالة على اتحادهما بضمير البقرة ، لا باسمها الصريح ، فى قوله : اضربوه ببعضها ، حتى تبين أنهما قصتان فيما يرجع الى التقريع ، وتثنيته باخراج الثانية مخرج الاستئناف مع تأخيرها . وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع الى البقرة » (٣٣) .

ومنها قوله تعالى : « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم انما يريد الله ليعذبهم بها فى الحياة الدنيا » (٣٤) .

(٣٣) الكشف ج١ ص ٢٩٠ .

(٣٤) التوبة / ٥٥ .

قال قتادة ومجاهد والسدى فى الآية تقديم وناخير .
والتقدير : فلا تعجبك أموالهم ولا أولاهم فى الحياة
الدنيا ، انما يريد الله ليعذبهم بها فى الآخرة « (٣٥) » .

والسر فى التقديم أن هؤلاء المنافقين ظنوا أن المال
والولد ، لا يكونان عذابا ، بل هما من نعم الله على عباده ،
فقدم قوله : « انما يريد الله ليعذبهم » ليبين أن ما يظنونه
من منافع الدنيا هو فى الحقيقة سبب لتعذيبهم وبلائهم
وتشديد المحنة عليهم (٣٦) .

ومنها قوله تعالى : « اذ قال الله يا عيسى انى متوفيك
ورافعك الى » (٣٧) .

قال قتاده وغيره : « هذا من المقدم والمؤخر ، تقديره :
« انى رافعك الى ، ومتوفيك يعنى بعد ذلك » (٣٨) ، أى
بعد انزالك الى الدنيا . ويؤيده ما ورد فى الخبر أنه
سينزل ، ويقتل الدجال ، ثم انه تعالى ، يتوفاه بعد ذلك .

والسر فى تقديم « متوفيك » على « رافعك » المناسبة
لسباق الكلام ، لأن السياق فيه ، لقوله قبله : « ومكروا
ومكر الله والله خير الماكرين » (٣٩) ، اذ المراد بمكرهم أنهم
وكلوا به من يقتله غيلة ، والمراد من قوله : « انى متوفيك »
استيفاء أجله . ومعناه : انى عاصمك من أن يقتلك الكفار ،
ومؤخره الى أجل كتبته لك ، وحميتك حتف أنفك ، لا قتلا
بأيديهم (٤٠) .

-
- (٣٥) غرائب القرآن ح ١٠ ص ١٠٧ .
(٣٦) الكشف ح ٢ ص ١٩٦ .
(٣٧) آل عمران / ٥٥ .
(٣٨) تفسير القرآن العظيم ح ١ ص ٢٦٦ .
(٣٩) آل عمران / ٥٤ .
(٤٠) الكشف ح ١ ص ٤٢٢ .

ومنها قوله تعالى : « فكذبوه فعقروها » (٤١) ، أى
فعتقروها ، ثم كذبوه فى عقروها ، وفى اجابتهم (٤٢) .

والسر فى تقديم التكذيب على العقور مناسبتة للسياق ،
لأن قبله : « كذبت ثمود بطغواها » (٤٣) ، أو لأنه أهم ، ولا
مانع أن يكون التقديم للمناسبة والأهميه ، إذ
لا منافاة بينهما .

ومنها قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده
العلماء » (٤٤) .

وفائدة تقديم المفعول أن يعلم أن الذين يخشون الله
من بين عباده ، هم العلماء ، دون غيرهم ، ولو أخر المفعول ،
كان معنى صحيحا ، وهو أنهم لا يخشون الا الله ، الا أن ذلك
غير مراد هنا (٤٥) .

ومنها قوله تعالى : « واذا ابتلى ابراهيم ربه » (٤٦) ،
بنصب « ابراهيم » على أنه مفعول ، ورفع « ربه » على
أنه فاعل .

وهذه الصورة مما يجب فيه تأخير الفاعل ، وازالته
عن مركزه الأصلي ، فانه لو قدم الفاعل ، وقد اتصل به
ضمير المفعول لزم الاضمار قبل الذكر لفظا (٤٧) .

(٤١) الشمس / ١٤ .

(٤٢) البرهان ج٢ ص ٢٨١ .

(٤٣) الشمس / ١١ .

(٤٤) فاطر / ٢٨ .

(٤٥) انظر « الكشف » ج٢ ص ٢٠٧ . - و « غرائب القرآن »
ج٢ ص ٧٩ .

(٤٦) البقرة / ١٢٤ .

(٤٧) غرائب القرآن ج١ ص ٤٣٥ .

ومنها قوله تعالى : « واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فامتنعه قليلا ثم اضطره الى عذاب النار وبئس المصير . واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم » (٤٨) .

فى الآيتين تقديم وتأخير ، لأن قوله : « رب اجعل هذا بلدا آمنا » ، لا يمكن الا بعد دخول البلد فى الوجود ، فقوله : « واذ يرفع » وان كان متأخرا فى التلاوة ، فهو متقدم من حيث المعنى .

وان من يتأمل القصة يدرك فى ترتيبها كثيرا من اللطائف والأسرار : منها أنه أجمل القصة فى قوله : « واذ ابتلى - الى - فأتهمن ، ثم فسر ، وفى التفسير قدم الأهم ، ولا ريب أن ذكر جعل ابراهيم اماما أولى بالتقديم ، لعموم نفعه للخلائق ، ولتقدمه فى الوجود أيضا . ثم ذكر جعل البيت مثابة للناس وأمنا ، لأنه المقصود من عمارة البيت ، ثم حكاية عمارة البيت .

وقد حصل فى ضمن رعاية الأهم فوائد أخر :

منها ، أنه كما كان مبنى القصة على الاجمال والتفسير ، وقع كل من أجزائها أيضا كذلك ، فقوله : « واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا » مجمل . ثم فسر ذلك بأن جعله ذا أمن كان بسبب دعاء ابراهيم ، وذكر البيت أولا وقع مجملا ، ثم فسر بأنه كيف بنى ؟ .

ومنها • أنه وقع ختم الكلام بأدعية ابراهيم عليه السلام ، ووقع ختم الأدعية بذكر خاتم النبيين ، وهذا ترتيب ، لا يتصور أحسن منه (٤٩) •

ومنها قوله تعالى : « قل الله أعبد مخلصا له ديني » (٥٠)

في الآية تقديم وتأخير ، قدم المعبود على فعل العبادة لأفادة الاختصاص ، لأن الآية اخبار بأنه مأمور من جهة الله بأن يختص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه (٥١) •

ومنها قوله تعالى : « وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله » (٥٢) •

في الآية تقديم وتأخير ، قدم الخبر على المبتدأ للدلالة على فرط وثوقهم بحصانيتها •

قال الزمخشري : « فان قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ، وبين النظم الذي جاب عليه ؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانيتها ومنعها إياهم ، وفي تصيير ضمير « هم » اسما لان ، واسناد الجملة اليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة ، لا يبالى معها بأحد يتعرض لهم ، أو يطمع في معازتهم ، وليس ذلك في قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم (٥٣) •

(٤٩) غرائب القرآن ١ ص ٤٤٤ وما بعدها •

(٥٠) الزمر / ١٤ •

(٥١) الكشف ٣ ص ٣٩٢ •

(٥٢) الحشر / ٢ •

(٥٣) الكشف ٤ ص ٨٠ •

ومنها قوله تعالى : « أرأيت أنت عن آلهتى
يا ابراهيم » (٥٤) .

فى الآية تقديم وتأخير ، قدم الخبر على المبتدأ ،
لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من
التعجب وانكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ماينبغى
أن يرغب عنها أحد (٥٥) .

ومنها قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتُم ايمانه ٠٠ » (٥٦) .

فى الآية تقديم وتأخير ، قدم : « من آل فرعون »
على « يكتُم ايمانه » ، لأنه لو أخر ، لتوهم أن «من» متعلقة
بـ « يكتُم » ، فلا يفهم أن الرجل من آل فرعون » (٥٧) .

ومنها قوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء الجن » (٥٨) .
فى الآية تقديم وتأخير ، اذ الأصل : « الجن شركاء » ،
وقدم المفعول الثانى على الأول ، لأن المقصود التوبيخ ،
وتقديم « الشركاء » أبلغ فى حصوله (٥٩) .

ومنها قوله تعالى : « اياك نعبد ، واياك نستعين » (٦٠)
فى الآية تقديم ، وتأخير ، اذ الأصل : « نعبدك ،
ونستعينك » ، وقدم المفعول ، لافادة الاختصاص (٦١) ،

-
- (٥٤) مريم / ٤٦ .
(٥٥) الكشاف ج٢ ص ٥١١ .
(٥٦) غافر / ٢٨ .
(٥٧) الكشاف ج٢ ص ٤٢٣ .
(٥٨) الأنعام / ١٠٠ .
(٥٩) الكشاف ج٢ ص ٤٠ .
(٦٠) فاتحة الكتاب / ٥ .
(٦١) الكشاف ج١ ص ٦١ .

أى نخصك بالعبادة ، والاستعانة ، ويرى ابن الأثير أن التقديم فى الآية ، لمكان نظم الكلام ، لأنه لو قال :

« نعبدك ، ونستعينك ، لم يكن له من الحسن مايقوله :
« اياك نعبد ، واياك نستعين » .

ألا ترى أنه تقدم قوله : الحمد لله رب العالمين .
الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . فجاء بعد ذلك قوله :
اياك نعبد واياك نستعين . وذلك لمراعاة حسن النظم
السجعى ، الذى هو على حرف النون .

ولو قال : نعبدك ، ونستعينك . لذهبت تلك الطلاوة،
وزال ذلك الحسن (٦٢) .

وأنا أرى أن التقديم فى الآية للاختصاص ، ولمكان
نظم الكلام ، لأنه لا منافاة بين الأمرين ، ولأن فى هذا
مراعاة لجانب اللفظ ، والمعنى جميعا ، فالاختصاص أمر
معنوى ، ومراعاة نظم الكلام أمر لفظى ، فبالترتيب تحصل
ملاحظة الأمرين جميعا .

ومنها قوله تعالى : « واقترب الوعد الحق فاذا هى
شاخصة أبصار الذين كفروا » (٦٣) .

فى الآية تقديم ، وتأخير . لم يقل : أبصار الذين
كفروا شاخصة ، لأمرين : أما أولا : فلأنه انما قدم
الضمير فى قوله : « هى » ، ليبدل به على أنهم مختصون
بالشخص دون غيرهم من سائر أهل المحشر ، وأما ثانيا :

(٦٢) المثل السائر ص ١٧٨ .
(٦٣) الأنبياء / ٩٧ .

فلأنه اذا قدم الخبر ، أفاد أن الأبصار مختصة بالشخص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة ، أو مطموسة ، أو مزورة الى غير ذلك من صفات العذاب .

ولو قال : واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم .
لم يعط من هذه الأسرار معنى واحدا (٦٤) .

ومنها قوله تعالى : « له الملك وله الحمد » (٦٥) .

قدم الظرفان ، ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك ، والحمد بالله عز وجل ، وذلك لأن الملك على الحقيقة له ، لأنه مبدئ كل شيء ، ومبدعه ، والقائم به ، والمهيمن عليه ، وكذلك الحمد ، لأن أصول النعم ، وفروعها منه (٦٦) .

ومنها قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة موسى » (٦٧) .

قدم الجار والمجرور ، والمفعول به على الفاعل ، مراعاة للتناسب بين الفواصل المختومة بالالف ، لأن قبله ، « يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى » (٦٨) ، وبعده : « انك أنت الأعلى » (٦٩) .

ومنها قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون » والشمس تجري مستقر لها ذلك تقدير

(٦٤) الطراز ح٢ ص ٦٩ .

(٦٥) التغابن / ١ .

(٦٦) الكشف ح٤ ص ١١٢ .

(٦٧) طه / ٦٧ .

(٦٨) طه / ٦٦ .

(٦٩) طه / ٦٨ .

العزیز العلیم ، والقمر قدرناه منازل حتی عاد کالعرجون
القدیم « (٧٠) •

قدم المفعول فی قوله : « والقمر قدرناه منازل » مراعاة
لنظم الکلام ، فانه قال : « واللیل نسلخ منه النهار » ،
ثم قال : « والشمس تجری » فافتضى حسن النظم أن یقول
« والقمر قدرناه » ، لیكون الجميع على نسق واحد فی
النظم ، ولو قال ، وقدرنا القمر منازل • لما كان بتلك
الصورة فی الحسن (٧١) •

• (٧٠) یس / ٤٠،٣٩،٣٨،٣٧

• (٧١) المثل السائر ص ١٧٩

الفصل الثالث

ما قدم فى آية وآخر فى أخرى

وهذا النوع ، ينطوى على كثير من الدقائق ، والعجائب ،
التي لا يفتن اليها الا من أنار الله بصائرهم ، ومنحهم
قوة الادراك والملاحظة .

ومنه قوله تعالى فى فاتحة الكتاب : « الحمد لله » (١) ،
وفى خاتمة الجاثية : « فله الحمد » (٢) .

فتقديم الحمد فى الأول جاء على الأصل ، والثانى على
تقدير الجواب ، فكأنه قيل عند وقوع الأمر : لمن الحمد ؟
ومن أهله ؟ ، فجاء الجواب على ذلك ، ونظيره : « لمن الملك
اليوم » ، ثم قال : « لله الواحد القهار » (٣) .

وقوله تعالى فى سورة المؤمنين : « وقال الملأ من قومه
الذين كفروا وكذبوا بقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة
الدنيا » (٤) .

قدم المجرور على الوصف ، لأنه لو أخر عنه - وأنت
تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل عليه الموصوف ، وتمامه :
« وأترفناهم فى الحياة الدنيا » - لاحتمل أن يكون من
نعيم الدنيا ، واشتبه الأمر فى القائلين : أهم من قومه
أم لا ؟ .

-
- (١) فاتحة الكتاب ١ / .
(٢) الجاثية ٢٦ / .
(٣) غافر ١٦ / .
(٤) المؤمنون ٣٣ / .

بخلاف قوله فى موضع آخر منها : « فقال الملائكة الذين كفروا من قومك » (٥) ، فانه جاء على الأصل لعدم المانع (٦) .
وقوله تعالى فى سورة الأنعام : « ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم وإياهم » (٧) .

وقال فى سورة الاسراء : « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وإياكم » (٨) .

قدم المخاطبين فى الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب فى الأولى للفقراء ، بدليل قوله : « من املاق » ، فكان رزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعى برزق أولادهم .

والخطاب فى الثانية للأغنياء ، بدليل قوله : « خشية املاق » ، فان الخشية انما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم ، هو المطلوب دون رزقهم ، لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم (٩) .

ومنه قوله فى سورة المؤمنين : « لقد وعدنا نحن وآبائنا هذا من قبل » (١٠) .

وفى سورة النمل : « لقد وعدنا هذا نحن وآبائنا من قبل » (١١) .

ففى سورة المؤمنين ، ذكر بعد المرفوع وما تبعه المفعول الثانى ، وهو موضعه .

(٥) المؤمنون / ٢٤ .

(٦) مفتاح العلوم ص ١٢٩ .

(٧) الأنعام / ١٥١ .

(٨) الاسراء / ٣١ .

(٩) الأيضاح ص ٦٨ .

(١٠) المؤمنون / ٨٣ .

(١١) النمل / ٦٨ .

وأما فى سورة النمل ، فقدم المفعول الثانى على الضمير وعلى المعطوف ، لكونه منها أهم • يدلك على ذلك أن الذى قبل هذه الآية (١٢) : « أئذا كنا ترابا وأباؤنا أئنا لمخرجون » (١٣) ، والذى قبل الأولى (١٤) : « أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون » (١٥) •

فالجهة المنظور فيها هناك ، هى كون أنفسهم ترابا وعظاما ، والجهة المنظور فيها ههنا هى كون أنفسهم ، وكون آبائهم ترابا ، والتراب أبعد فى باب الاعادة من العظام ، فقدم ليبدل على مزيد الاعتناء به فى شأن الاستنكار (١٦) •

ومنه قوله تعالى فى سورة القصص : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » (١٧) •

وفى سورة يس : « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » (١٨) •

ففى سورة القصص ذكر المجرور بعد الفاعل ، وهو موضعه •

وأما فى سورة يس ، فقدم المجرور ، لكونه منها أهم ، لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من اصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يلعن السامع على - مجرى العادة - تلك القرية ، ويبقى مجيلا فى فكره ،

(١٢) أى آية سورة النمل •

(١٣) النمل / ٦٧ •

(١٤) أى آية سورة المؤمنين •

(١٥) المؤمنون / ٨٢ •

(١٦) مفتاح العلوم ص ١٢٩ •

(١٧) القصص / ٢٠ •

(١٨) يس / ٢٠ •

أكانت كلها كذلك ، أم كان فيها قطر دان ، أم قاص منبت
خير ، منتظرا لالمام الحديث به ، فكان لهذا المعارض
مهما ، فقدم (١٩) .

ومنه قوله تعالى في سورة طه : « فألقى السحرة
سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى » (٢٠) .

ونفى سورة الشعراء : « قالوا آمنا برب العالمين ، رب
موسى وهارون » (٢١) .

قدم « هارون » في الأولى رعاية للفاصلة ، لأن قبله :
« ولا يفلح الساحر حيث أتى » (٢٢) ، وبعده : « ولتعلمن
أيضا أشد عذابا وأبقى » (٢٣) .

بخلاف الثانية ، فانه جاء على الأصل (٢٤) .

ومنه قوله تعالى في أواخر سورة فاطر : « ان الله عالم
غيب السموات والأرض » (٢٥) فقدم ذكر « السموات » ،
لأن معارفاتها أكثر ، فكان تقديمها أدل على صفة العالمية .

ثم قال : « قل رأيتم شركاءكم الذين تدعون من
دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في
السموات » (٢٦) .

فبدأ بذكر « الأرض » ، لأنه في سياق تعجيز الشركاء
عن الخلق والمشاركة ، وأمر الأرض في ذلك أيسر من السماء

(١٩) مفتاح العلوم ص ١٢٨ وما بعدها .

(٢٠) طه / ٧٠ .

(٢١) الشعراء ٤٨، ٤٧ .

(٢٢) طه / ٦٩ .

(٢٣) طه / ٧١ .

(٢٤) مفتاح العلوم ص ١٢٩ .

(٢٥) فاطر / ٣٨ .

(٢٦) فاطر / ٤٠ .

بكثير ، فبدأ بالارض مبالغة فى بيان عجزهم . لان من عجز عن أيسر الأمرين . كان عن أعظمهما أعجز .

ثم قال سبحانه : « ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا » (٢٧) . فقدم « السموات » تنبيها على عظم قدرته سبحانه ، لأن خلقها أكبر من خلق الأرض ، كما صرح به فى سورة غافر (٢٨) .

ومن قدر على امساك الأعظم ، كان على امساك الأصغر أقدر (٢٩) .

ومنه قوله تعالى فى سورة الجاثية : « أفرايت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه » (٣٠) .

وقال فى سورة البقرة : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة » (٣١) .

قدم السمع على القلب فى آية الجاثية ، وعكس فى البقرة ، لأن كفار مكة ، كانوا يبغضونه بقلوبهم ، وما كانوا يستمعون اليه ، وكفار المدينة ، كانوا يلقون الى الناس أن النبى صلى الله عليه وسلم شاعر وكاهن ، وأنه يطلب الملك والرياسة ، فالتسامعون اذا سمعوا ذلك أبغضوه ، ونفرت قلوبهم عنه . ففى هذه الصورة على هذا التقدير ، كأن الأثر يصعد من البدن الى جوهر النفس ، وفى الصورة

(٢٧) فاطر / ٤١ .

(٢٨) وهو قوله تعالى فى الآية ٥٧ « لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس » .

(٢٩) البرهان ج٣ ص ٢٨٥ وما بعدها .

(٣٠) الجاثية / ٢٣ .

(٣١) البقرة / ٧ .

الأولى ، كأن الأثر ينزل من جوهر النفس الى قرار البدن ،
فورد ما فى كل سورة على ترتيبه (٣٢) .

ومنه قوله تعالى فى سورة نوح : « والله جعل لكم
الأرض بساطا لتسلكوا منها سبلا فجاجا » (٣٣) .

وقال فى سورة الأنبياء : « وجعلنا فيها فجاجا سبلا
لعلهم يهتدون » (٣٤) .

ففى سورة نوح ، آخر « فجاجا » ، وجعله صفة لـ « سبلا »
على سبيل الابهام .

وفى الأنبياء ، قدم « فجاجا » ، وجعله حالا من
« سبلا » ، ليبين ما أبهم فى سورة نوح . والبيان بعد
الابهام من مقاصد البلغاء ، لما فيه من التأكيد والتشويق .

قال الزمخشري : « فان قلت : فى الفجاج معنى الوصف ،
فما لها قدمت على السبل ، ولم تؤخر ، كما فى قوله
تعالى : « لتسلكوا منها سبلا فجاجا ؟ » قلت : لم تقدم ،
وهى صفة ، ولكن جعلت حالا ، كقوله : « لعزة موحشا
طلال قديم » ، فان قلت : ما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟
قلت : أحدهما : الاعلام بأنه جعل فيها طرقا واسعة ،
والثانى : بأنه حين خلقها ، خلقها على تلك الصفة ،
فهو بيان لما أبهم » (٣٥) .

ومنه قوله تعالى فى سورة البقرة : « انما حرم عليكم
الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله » (٣٦) .

(٣٢) غرائب القرآن ح ٢٥ ص ٧٨ .

(٣٣) نوح / ٢٠ .

(٣٤) الأنبياء / ٣١ .

(٣٥) الكشف ح ٢ ص ٥٧٠ .

(٣٦) البقرة / ١٧٣ .

وقال فى سورة المائدة : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٣٧) .

وقال فى سورة الأنعام : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به » (٣٨) .

وقال فى سورة النحل : « انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٣٩) .

قدم « به » فى سورة البقرة ، وأخر فى المائدة والأنعام والنحل ، لأن تقدم الباء هو الأصل ، لانه يجرى فى افادة التعدية مجرى الهمزة والتضعيف ، فكأن الموضع الأول ، هو اللائق بهذا الأصل . وفى سائر المواضع قدم ما هو المستنكر ، وهو الذبح لغير الله ، ولهذا لم يذكر فى سائر الآى قوله : « فلا اثم عليه » اكتفاء بما ذكر فى الموضع الأول (٤٠) .

(٣٧) المائدة / ٣ .

(٣٨) الأنعام / ١٤٥ .

(٣٩) النحل / ١١٥ .

(٤٠) غرائب القرآن ح ٢ ص ٧٢ .

خاتمة

فى هذا البحث المتواضع ، تناولت بالدراسة والتحليل فنا من فنون البلاغة ، وكنزا من كنوز البيان ، هو « فن التقديم والتأخير » ، فكشفت النقاب عن أثره عند القدماء والمحدثين ، ووضحت قواعده ، وأحكامه ، وأبرزت لطائفه ، وأسراره ، ثم أزحت الستار عن حكمه وأحكامه ، ودقائقه وأسراره فى القرآن الكريم .

وخرجت فى النهاية بالنتائج الآتية :

- ١ - ان القدماء ، لم يهتموا بهذا الفن الجميل ، فقصروا أثره وبلاغته على العناية والاهتمام بالمقدم ، دون أن يبينوا سبب هذا الاهتمام .
- ٢ - ان هذا الفن الجميل ، يشتمل على كثير من اللطائف والأسرار فى اللغة والقرآن . لا يدركها الا أصحاب البصائر المنيرة والأذواق السليمة .
- ٣ - يرجع الفضل فى وضع قواعد هذا الفن ، واكتشاف معظم أسرارهِ ولطائفهِ الى شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر الجرجاني .
- ٤ - ان مما يعين على تذوق هذا الفن ، والوقوف على دقائقهِ وأسراره الامام التام بقواعد اللغة العربية ، فهى أساسه وأصله .
- ٥ - ان دراسة هذا الفن والامام بقواعده ودقائقهِ من أقوى الوسائل الموصلة الى معرفة سر الاعجاز فى القرآن الكريم .

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم . (المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٥٤ هـ) .
- ٢ - الاتقان فى علوم القرآن . (ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ م) .
تأليف جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
- ٣ - الأقصى القريب . (مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٧ هـ) .
تأليف الامام زين الدين أبى عبد الله بن محمد بن عمرو التنوخى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
- ٤ - أمالى ابن الحاجب . (مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٦ نحو) .
تأليف جمال الدين أبى عمرو عثمان بن أبى بكر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٠ هـ .
- ٥ - الايضاح . (مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م) .
تأليف جلال الدين أبى عبد الله محمد بن سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن التزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

- ٦ - ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون . (ط .
استامبول سنة ١٩٤٥ م) .
تأليف العالم الفاضل والأديب الكامل اسماعيل باشا
البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ .
- ٧ - البرهان فى علوم القرآن . (مطبعة عيسى البابى
الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ) .
تأليف الامام بدر الدين الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
- ٨ - البسيط فى التفسير . (مخطوط بدار الكتب المصرية
بالقاهرة رقم ٢٨٢ تفسير) .
تأليف على بن احمد بن محمد بن على أبى الحسن
الراحدى المتوفى سنة ٤٦٨ هـ .
- ٩ - تفسير الطبرى . (جامع البيان فى تفسير القرآن .
مطبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ) .
تأليف أبى جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن
غالب الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ .
- ١٠ - تفسير القرآن العظيم . (مطبعة مصطفى البابى
الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م) .
تأليف الامام الجليل اسماعيل بن كثير القرشى
الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

١١ - حاشية الدسوقي على مختصر السعد على تلخيص
المفتاح . (بهامش شروح التلخيص . ط . القاهرة
١٣١٧ هـ) .

تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ .

١٢ - دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر فى
التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير .

(المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م)
تأليف الشيخ عبد الهادى العدل ، تحقيق الدكتور عبد
السلام سرحان .

١٣ - دلائل الاعجاز . (ط . القاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م)
تأليف الامام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ .

١٤ - شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية .

(المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ) .

تأليف الشيخ محمد بن محمد مخلوف المتوفى سنة
١٣٦٠ هـ .

١٥ - شرح التلخيص . (مطبعة النيل بالقاهرة سنة
١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م) .

تأليف الشيخ عبد الرحمن البرقوقي المتوفى سنة
١٣٦٣ هـ .

(م ٩ - التقديم والتأخير)

١٦ - شروح التلخيص . (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق
بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ .

١٧ - الطراز . (مطبعة المقتطف بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ -
١٩١٤ م) .

تأليف يحيى بن حمزة العلوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .

١٨ - عجائب القرآن . (ط . القاهرة سنة ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م) .

تأليف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

تحقيق عبد القادر احمد عطا .

١٩ - عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح . (ضمن
شروح التلخيص . المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة
سنة ١٣١٧ هـ) .

تأليف العلامة بهاء الدين احمد بن على بن عبد الكافى
السبكى الشافعى المتوفى سنة ٧٧٣ هـ .

٢٠ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان . (مطبعة مصطفى
البابى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م) .

تأليف نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمى
الذيسابورى المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

تحقيق ابراهيم بطون عوض .

٢١ - فيض الفتاح على حواشى شرح تلخيص المفتاح .
(ط . القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م) .

تأليف الامام الأكبر الشيخ عبد الرحمن الشربيني
المتوفى سنة ١٩٢٦ م .

٢٢ - الكتاب . (المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة سنة
١٣١٦ هـ) .

تأليف العلامة أبى بشر عمرو بن عثمان الملقب بسبيويه
المتوفى سنة ١٨٠ هـ .

٢٣ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل . (المطبعة
البهية المصرية سنة ١٣٤٣ هـ) .

تأليف العلامة محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة
٥٣٨ هـ .

٢٤ - لباب التأويل فى معانى التنزيل المعروف بتفسير
الخازن وبهامشه تفسير البغوى المعروف بمعالم
التنزيل . (مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م) .

تأليف العلامة علاء الدين أبى الحسن على بن محمد
ابن ابراهيم بن عمر بن خليل الشيحى البغدادى
الشافعى المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٤١ هـ .

٢٥ - لسان العرب . (ط . القاهرة سنة ١٣٠٧ هـ) .

تأليف العلامة أبى الفضل جمال الدين بن منظور
الأفريقى المصرى المتوفى سنة ٧١١ هـ .

- ٢٦ - المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . (المطبعة
البهية المصرية سنة ١٣١٢ هـ) .
تأليف العلامة نصر الله بن محمد بن الأثير المتوفى
سنة ٦٣٧ هـ .
- ٢٧ - مجاز القرآن . (مطبعة الخانجى بالقاهرة سنة
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) .
تأليف أبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى المتوفى سنة
٢١٠ هـ .
- ٢٨ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بتفسير
النسفى . (المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ)
تأليف أبى البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفى
المتوفى سنة ٧٠١ هـ .
- ٢٩ - المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع . (المطبعة
الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ) .
تأليف الامام الجليل العلامة بدر الدين بن مالك
الأندلسى الطائى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ .
- ٣٠ - المطول على التلخيص . (ط . القاهرة سنة ١٣٣٠ هـ) .
تأليف العلامة سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة
٧٩٣ هـ .
- ٣١ - معالم التنزيل . (بهامش تفسير ابن كثير . ط .
القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ) .
تأليف الامام أبى محمد الحسين الفراء البغوى
الشافعى المتوفى سنة ٥١٦ هـ .

٣٢ - مفتاح العلوم . (المطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

تأليف الامام أبى يعقوب السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ

٣٣ - من بلاغة القرآن . (مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م) .

تأليف الدكتور احمد احمد بدوى .

٣٤ - مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح . (ضمن شروح التلخيص ، المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

تأليف أبى العباس أحمد بن محمد بن يعقوب اللؤلؤى المغربى المتوفى سنة ١١٢٨ هـ .

٣٥ - نهاية الایجاز فى دراية الاعجاز . (مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

تأليف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١ - ٧
الباب الأول : التقديم والتأخير فى الاستفهام	٨ - ٢٩
الفصل الأول : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الحقيقى	١١ - ١٤
الفصل الثانى : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام التقريرى	١٥ - ١٧
الفصل الثالث : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الانكارى	١٩ - ٢٩
الباب الثانى : التقديم والتأخير فى الخبر	٣١ - ٧٥
الفصل الأول : التقديم والتأخير بين الفاعل المعنوى والفعل	٢٣ - ٤٨
الفصل الثانى : تقديم المسند اليه للتخصيص أو التقوى بين عبد القاهر والجمهور والسكاكى	٤٩ - ٥٧
الفصل الثالث : تقديم (مثل وغير) على الفعل	٥٩ - ٦٢
الفصل الرابع : التقديم والتأخير لافادة عموم النفى أو نفى العموم	٦٣ - ٧٠
الفصل الخامس : التقديم والتأخير بين المفعول والفعل	٧١ - ٧٥
الباب الثالث : التقديم والتأخير فى القرآن الكريم	٧٧ - ١٢٣
الفصل الأول : ما قدم فى القرآن الكريم والمعنى عليه	٧٩ - ٩٩
الفصل الثانى : ما قدم فى القرآن الكريم والنية به التأخير	١٠١ - ١١٥
الفصل الثالث : ما قدم فى آية وآخر فى أخرى	١١٧ - ١٢٣
خاتمة :	١٢٥
مراجع البحث :	١٢٧ - ١٣٤

رقم الايداع لكتاب التقديم والتأخير ٨٣/٣٥٦١
الترقيم الدولي ٩ - ٠٠٧ - ١٩٣ - ٩٧٧

القاهرة احديثة للطباعة
ت ٩٣٤٣١٠